الفصل الخامس

القـراءات واللهجـات

أولاً - صلة القراءات بالأصوات العربية وائتلافها ولهجات العرب فى ذلك :

اهتم المسلمون - منذ ظهور الدين الإسلامى - بالحفاظ على القرآن الكريم ولغته - خوف التحريف والتغيير - حتى لا تنبهم معانيه على أهله ، وكان ذلك بدافع دينى ، فقد نزل القرآن الكريم على الرسول ﷺ دستوراً للأمة الإسلامية لقراءته ، واتباع ما جاء به ، قال تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥) ﴾ « العلق » وقال سبحانه : ﴿ لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ (١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ (١٩) ﴾ « القيامة » .

وما خوطب به النبى ﷺ هو خطاب للمجتمع الإسلامى كله .

والمطلوب من المسلم ترتيل القرآن الكريم : ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً (٤) ﴾ « المزمل » ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ (٢٨) ﴾ « الزمر » وهذا يعنى إتقان النطق الصحيح لحروفه مفردة ومركبة ، والتحرى والدقة فى النطق لهما أهمية فى صيانة القرآن الكريم .

وحفظه على مر الأيام لتتحقق نبوءة القرآن الكريم بحفظه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩) ﴾ « الحجر » .

وهذا الإتقان ، وتلك الإجادة فى النطق تبعد بالمسلم عن اللحن ، والتحريف ، وذلك لا يكون إلا بالتلقى والمشافهة ، والتدرب

والرياضة ، وفق قواعد مرسومة متلقاة - بصفة خاصة - عن أئمة القراءة المتصلة بالرسول ﷺ .

ولقد لمس العلماء ذلك منذ الصدر الأول ، فوضعوا الضوابط لقراءته ، وتحديد نطقه تحديداً سليماً ، فيعطى كل حرف حقه فى مخرجه وصفته ، سواء أكان مفرداً أو مركباً مع غيره ، وأى بعد عن هذا المنهج المرسوم يعد خروجاً على القراءة الصحيحة ولحناً يؤدى بصاحبه إلى الوقوع فى الإثم والضلالة .

فلو نطق ناطق (الحمد لله) بقلب الحاء عينا ، أو نطق (الدين) بإبدال الدال تاء ، أو (المغضوب عليهم) بتحويل الغين إلى خاء كان ذلك لحنا صراحا ، وعدت قراءته باطلة [1] ومعنى هذا عدم إعطاء (الحاء) و (الدال) و (الغين) حقوقها الصوتية بنطقها وفق مخارجها . كل ذلك لحن لا شك فيه .

ومن هنا قام علم التجويد والقراءات على أساس وصف مخارج الحروف ، حرفا حرفا ، بتحديدها تحديداً دقيقاً فى قواعد تهدى الناطق ، وترشده إلى التمثل الصحيح للأصوات العربية وطريقة نطقها فى القرآن الكريم ، كما حددت - فى هذا العلم أيضاً - صفات الحروف وعرفت أنواعها من جهر وهمس ، وشدة ورخاوة وتوسط ، وانفتاح واستعلاء وإطباق ، إلى غير ذلك ، وما يترتب عليها من قوة الحرف أو ضعفه [2] .

ومعنى هذا أن الاعتدال على إجادة هذه المخارج والصفات واجب الاتباع لتحقيق النطق الفصيح المجود للقرآن الكريم .

---

(١) ابن الجزرى : النشر فى القراءات العشر ١ / ٢١١ ، ٢١٢ .

(٢) ابن الجزرى : النشر ١ / ١٩٨ ، ١٩٩ ومحمد مكى : نهاية القول المفيد فى علم التجويد ص ٣١ ، ٣٢ . وانظر أساس ذلك فى الخليل : العين ١ / ٥٣ ، ٦٤ وما بعدها ، وسيبويه : الكتاب ٢ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ وما بعدها ، وابن جنى : سر صناعة الإعراب ١ / ٥٠ ، ٥١ وغيرها .

وهذا النطق يمثل الحروف الهجائية التى استوت - عند العرب - على أحسن وجه وأكمله ، وتخلصت من الحروف المستقبحة والسقيمة التى كانت تستعمل عند بعض القبائل وتخلصت منها العربية النموذجية بفضل تهذيبها ونزول القرآن الكريم بها .

ومن ذلك :

١ - الباء التى كالميم : وهى فى لهجات مازن [١] وهى قولهم : باسمك ؟ فى ما اسمك ؟

٢ - الجيم التى كالكاف : وكانت شائعة فى اليمن وهى موجودة بكثرة عند أهل البحرين مثل : رجل وجمل يقولون فيهما : ركل وكمل [٢] .

٣ - الصاد التى تنطق كالسين : مثل قولهم فى (صالح) : (سالح) وهى من لغة بنى العنبر (وليس فى حسن إبدال الصاد من السين ، لأن الصاد أصفى فى السمع من السين ، وأصغر فى الفم) [٣] .

٤ - الكاف التى بين الجيم والكاف : وهى مثل الجيم المصرية فى النطق مثل (جافر) فى نطق (كافر) وهى من لغات اليمن وبغداد [٤] .

---

(١) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ١ / ٥١ .

(٢) ابن دريد : الجمهرة ١ / ٥ وابن فارس : الصاحبى ص ٣٦ ، ٣٧ وابن يعيش ، المفصل ١٠ ، ١٢٧ .

(٣) ابن يعيش : المفصل ١٠ ، ١٢٨ .

(٤) سيبويه : الكتاب ٢ / ٤٠٤ وشرحه للسيرافى ، وابن جنى : سر الصناعة ١ / ٥١ وابن يعيش : المفصل ١٠ / ١٢٧ ، ١٢٨ والرافعى : تاريخ آداب العرب ص ١٠٠ ، ١١١ .

٥ - حرف بين الكاف والقاف ، وقد ذكره ابن دريد وابن فارس ، قالا : فأما بنو تميم فإنهم يلحقون القاف بالكاف فيقولون : (الكوم) يريدون (القوم) فتكون القاف بين الكاف والقاف ، وهى لغة معروفة فيهم ، قال الشاعر :

ولا أكول لكدر الكوم كد نضجت ولا أكول لباب الدار مكفول

يريد فى كل ذلك القاف [١] .

ويمكن أن ندرج تحت التحولات الصوتية لبعض الحروف تلك الظواهر التى نسبت لبعض القبائل كالعنعنة ، وهى قلب الهمزة المصدرة عينا فى المشهور من ذلك وأصحابها هم تميم وأسد وقيس وذلك مثل (أن) يقولون فيها : (عن) كقول الشاعر :

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماءُ الصبابة من عينيك مسجوم

وقول الآخر :

فما أبن حتى قلن يا ليت عننا تُرابٌ وعن الأرض بالناس تُخسف

وقلب العين الساكنة نونا - وهو ما يسمى بالاستنطاء - مثل : اليد المنطية خير من اليد السفلى ، وهى من لهجات سعد بن بكر وهذيل والأزد وقيس والأنصار ، وقلب الكاف - فى خطاب المؤنثة شينا - فيما يسمى (الكشكشة) مثل : منش وعليش وهى فى ربيعة ومضر ، وقلب الكاف - مطلقاً - شينا مثل : لبيش اللهم لبيش ، وتسمى الشنشنة وتنسب لأهل اليمن .

وإبدال السين تاء كقول الشاعر :

يا قاتل الله بنى السعلاة عمرو بن يربوع شرار النات

---

(١) ابن دريد : الجمهرة ١ / ٥ وابن فارس : الصاحبى : ص ٣٦ ، ٣٧ وابن يعيش : المفصل ١٠ / ١٢٧ .

وتسمى (الوتم) وهى لأهل اليمن أيضاً [١] .

وإن مخارج الحروف وصفاتها المشار إليها إما أن تتباعد ، وإما أن تتقارب أو تتجانس .

فالمتباعدان : هما الحرفان المختلفان مخرجاً وصفة . كالحاء والباء .

والمتماثلان : هما الحرفان المتحدان فى المخرج والصفة كالتاءين والراءين وغير ذلك .

والمتجانسان : هما المتفقان فى المخرج المختلفان فى الصفة كالتاء والطاء والسين والصاد .

والمتقاربان : هما الصوتان اللذان بينهما تقارب فى المخرج أو الصفة أو فيهما ، كالدال والسين أو الشين ، والذال والزاى واللام مع الراء [٢] .

ولا شك أن الأصوات المفردة التى تحدثنا عنها تجتمع لتكون الكلمات ، ويذكر علماء الأصوات أن تأليف الكلمات من الحروف المتباعدة المخارج يكون أحسن ليختلف الصديان فيعذبا بتراخيهما [٣] .

وتنفر اللغة العربية من تركيب الكلمات من حروف متقاربة ، فقرب مخارج الحروف يمنع من تأليف بعض الكلمات لثقلها على اللسان ، فالقاف والكاف لا تأتلف منهما كلمة واحدة ، فلا يقال :

---

(١) السيوطى : المزهر ١ / ٢٢١ ، ٢٢٢ وانظر كتابنا (العربية - خصائصها وسماتها) ص ٧٢ ، ٨٦ ، ٨٧ .

(٢) البنا الدمياطى : إتحاف فضلاء البشر ص ٢١ ، والشيخ على محمد الضباع : شرح الشاطبية ص ٣٥ .

(٣) ابن جنى : سر الصناعة مخطوطة دار الكتب المصرية ص ٤١٥ - ٤١٨ .

(قك) و (كق) [١] ، وقد قال ابن جنى : إن حروف أقصى اللسان لا تتجاور ألبتة .

وكذلك لا يقال : سض ولا طس وظث وضس وشض ، وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه . والمشقة على النفس لتكلفته وحروف الحلق - أيضاً - أقل الحروف ائتلافاً [٢] .

وقد يلجأ العرب إلى تقريب الصوت من الصوت - مخرجاً أو صفة - حينما تقع فى الكلمات بعض الحروف المتجانسة أو المتقاربة ، ويتضح ذلك فى صيغة (افتعل) مما فاؤه صاد أو ضاد أو طاء ، أو ظاء ، أو دال أو ذال أو زاى حيث تقرب تاء الافتعال مما قبلها بقلبها إلى صوت يناسبه مخرجاً أو صفة . ومعظم صور هذا التقريب واجبة لاتفاق الصوتين فى المخرج واختلافهما فى الصفة .

أما بناء (افتعل) من واوى الفاء أو يائيها فللعربى فيه مسلكان :

أحدهما : ألا يقلب أحد الصوتين الواو والياء تاء قبل تاء الافتعال بل يتركان بحالهما يتأثران بالحركات السابقة عليهما ، وهو لهجة الحجازيين الذين لا يعبأون بتلاعب الحركات ، فيقولون فى (افتعل) من (وسم) و (وحد) : ايتسم وايتحد - وأصلهما : اوتسم واوتحد - ومن (يبس) و (يئس) : ايتبس وايتأس .

أما المسلك الثانى : فهو قلب الواو أو الياء تاء وإدغامها فى تاء الافتعال حتى لا تتأثر كل منهما بالحركات السابقة عليها . وهذا لهجة التميميين ، فيقولون فيما سبق : اتَّسم - اتحد - اتبس - اتأس .

وقد يجتمع فى كلمة صوتان تباعد مخرجاهما ، واختلفا فى بعض الصفات - سواء كانا متجاورين أو فصل بينهما فاصل - فيختلف العرب بعضهم عن بعض فى تقريب الصوت من صاحبه .

---

(١) ابن دريد : الجمهرة ١ / ٤ - ١١ .

(٢) انظر كتابنا (أبنية العربية فى ضوء علم التشكيل الصوتى) ص ١٠ ، ١١ .

ومن ذلك تجاور الصاد الساكنة مع الدال فى (يصدر ومصدر) ونحوهما ، فبعض العرب - من أهل البادية - يشمون الصاد صوت الزاى وبعضهم يقلبها زايا خالصة ، لما بين الدال والصاد من التنافر . فالصاد مهموسة ، والدال مجهورة ، ويقتضى الانسجام جعلهما معا مجهورين .

وكذلك اجتماع السين مع الطاء أو القاف أو الغين فى مثل : سراط - يساقون - أسبغ ، فأهل البادية - أيضاً - يقلبون السين صادا ، إذ السين صوت مستفل ، وهذه الأصوات مستعلية فأبدلت السين صادا لتقرب منها بالاستعلاء [١] .

وكما يكون التأثر بالمجاورة بين الأصوات الساكنة يكون بين أصوات اللين ومن ذلك تأثر الكسرة بالضمة فى مثل : (الحمد لله) - بضم الدال واللام - وقراءة (للملائكة اسجدوا) بضم التاء . وتأثر الضمة بالكسرة فى قراءة (الحمد لله) بكسر الدال واللام . وقراءة (فلإمه الثلث) بكسر همزة (إمه) ومثل : (اضرب الساقين إمك هابل) بكسر همزة وميم (إمك) وتأثر الفتحة بالكسرة فى قراءة (براءة من الله) بكسر نون (من) [٢] .

وقد يلجأ العرب إلى الإدغام ، وعرفه ابن جنى بأنه : تقريب صوت من صوت [٣] ولكن علماء القراءات يقولون : الإدغام إدخال حرف فى حرف بحيث يرتفع بهما اللسان ارتفاعة واحدة [٤] .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٢ / ٤٢٦ وابن جنى : الخصائص ٢ / ٤٤ ، ١٦٨ ، وسر الصناعة ١ / ٥٦ ، ٥٧ ، والمحتسب ٢ / ٢٨٣ .

(٢) ابن جنى : الخصائص ٣ / ١٤٤ ، ١٤٥ والمحتسب ١ / ٧١ ، ٢٤٠ ، ٢٧٣ ، ٢ / ٢١ .

(٣) ابن جنى : الخصائص ٢ / ٢٣٧ .

(٤) محمد مكى : القول المفيد ص ١٠٤ .

وقسمه القراء إلى صغير وكبير ، فالصغير هو ما سكن فيه الحرف الأول ، والكبير ما تحرك فيه [١] .

ويجرى فى المتماثلين والمتجانسين والمتقاربين .

فإذا سكن الأول وتحرك الثانى فى المثلين فالإدغام واجب . ولقاء المثلين متحركين يوجب الإظهار - إلا عند أبى عمرو والسوسى فيجوز الإدغام فى مثل : (مناسككم) - فى البقرة - و (ماسلككم) - فى المدثر - وهذا فى كلمة واحدة ، وفى كلمتين مثل : (لذهب بسمعهم) - (وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم) ، حيث ثقفتموهم [٢] .

ولقاء المتجانسين والمتقاربين مجال خصب لتأثر أحد الصوتين بالآخر ومن ذلك فى المتجانسين إدغام القاف فى الكاف مثل (ألم تخلقكم) والطاء فى الصاد فى مثل : اصبر وفى الضاد مثل : اضْغَن ونحو ذلك ، هذا فى كلمة واحدة ، وفى كلمتين كإدغام التاء فى الطاء مثل (وقالت طائفة) والذال فى الظاء مثل : (إذ ظلمتم) واللام فى الراء مثل : (بل ران على قلوبهم) والقاف فى الكاف مثل (خلق كل شئ) والسين فى الزاى مثل (وإذا النفوس زوجت) [٣] .

ومنه فى المتقاربين إدغام النون فى الميم فى (امحى) و (اماز) . والتاء فى الثاء نحو (اثاقل) هذا فى كلمة ، وفى كلمتين مثل إدغام الدال فى الذال أو الزاى أو الظاء كقوله تعالى : ٠ ولقد ذرأنا - ولقد زينا - لقد ظلمك) وكإدغام التاء فى الثاء (كذبت ثمود) والدال

---

(١) محمد مكى : القول المفيد ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١١ والبنا الدمياطى : الإتحاف ص ٢٢ والضباع : شرح الشاطبية ص ٣٥ .

(٢) البنا الدمياطى : الإتحاف ص ٢١ ، ٢٢ ومحمد مكى : القول المفيد ص ١٠٥ ، ١٠٧ وابن جنى : الخصائص ٣ : ١٢٧ : جيب بكر ٠٠ ثوب بكر ونحوهما .

(٣) الضباع : شرح الشاطبية ص ٤ ، ٤١ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٥ وانظر : الدمياطى الإتحاف ص ٢١ ٠ ٢٧ .

فى الثاء مثل (من يرد ثواب الدنيا) والذال فى السين مثل (إذ سمعتموه) [١] .

ومن هنا بدا لنا أن المطلوب من القارئ إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها ، ورد الحرف إلى مخرجه وأصله من غير إسراف ولا تعسف ، وكذلك إعطاؤها صفاتها الواجبة لها .

وندرك من ذلك - أيضاً - أن الصوت يأخذ وضعاً خاصاً حال تركبه مع غيره ، فلذلك سمات وخصائص ينبغى للقارىء أن يلم بها ، فقد تتجاور الحروف المتماثلة أو المتجانسة أو المتقاربة ، والقوى منها أو الضعيف ، والمفخم أو المرقق ، فيجذب القوى الضعيف . ويقلب المفخم المرقق ، ولذا فإن هذا يحتاج إلى رياضة شديدة للنطق حال التركيب [٢] .

وقد ساق ابن الجزرى - رحمه الله - أمثلة كثيرة لذلك وكيفية تحديد النطق أو عدمها فى حالات من تجاور بعض الحروف مع مجانسها أو مقاربها ، وحروف القلقلة ، وتكرير الحروف وغير ذلك .

فالحاء - مثلاً - تجب العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مجانسها أو مقاربها ، لا سيما إذا سكنت نحو (فاصفح عنهم) و (فسبحه) فكثيراً ما يقلبونها فى الأول عينا ، ويدغمونها كذلك ، وكذلك يقلبون الهاء فى (سبحه) حاء لضعف الهاء وقوة الحاء فتجذبها فينطقون بحاء مشددة ، وكل ذلك لا يجوز إجماعاً .

والذال يعتنى بإظهارها إذا سكنت وأتى بعدها نون نحو (فنبذناه) (وإذ نتقنا) ، وكذلك يعتنى بترقيقها وبيان انفتاحها ، واستفالها ، إذا جاورها حرف مفخم ، وإلا ربما انقلبت ظاء نحو

---

(١) الدمياطى : الإتحاف ص ٢١ .

(٢) ابن الجزرى : النشر ١ / ٢١٤ و ٢١٥ بتصرف كبير .

(ذرهم) - ذره) - (أنذرتكم) - (الأذقان) - ولا سيما فى نحو : المنذرين - ذللنا - لئلا تشتبه بنحو : المنظرين - ظللنا ، وبعض العجم يجعلها زايا .

والزاى يتحفظ ببيان جهرها ، لا سيما إذا سكنت نحو (تزدري) و (أزكى) و (رزقا) و (مزجاة) و (ليزلقونك) و(وزرك) ، ولكن التحفظ بذلك إذا كان مجاورها حرفاً مهموساً آكد ، لئلا يقرب من السين نحو (ما كنزتم) .

والسين يعتنى ببيان انفتاحها واستفالها إذا أتى بعدها حرف إطباق لئلا تجذبها قوته فتقلبها صادا نحو (بسطه) - (مسطوراً) - (تستطيع) - أقسط) .

ويتحفظ ببيان همسها إذا أتى بعدها غير ذلك نحو (مستقيم) - (مسجد) فربما ضارعت الزاى وهكذا .

والفاء يجب إظهارها مع الباء عند أكثر القراء نحو (نخسف بهم) .

والمشافهة هى التى تكشف حقيقة ذلك ، والرياضة والدربة تؤديان إليه [1] .

ثانيا: تنوع القراءات والتأليف فيها والاحتجاج لها وصلة ذلك بالأحرف السبعة:

مع اختلاف اللهجات داخل الجزيرة العربية ، واختلاف اللغات خارجها تنوعت القراءات وتعددت .

والمعروف أن المصاحف التى كتبها عثمان - رضى الله عنه - أرسل بها إلى الأمصار ، وقرأ كل مصر بما فى مصحفهم ، وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من (فى) رسول الله ﷺ ووجد فى تلك

---

(١) المصدر السابق ١ / ٢١٨ - ٢٢٤ بتصرف .

الأمصار - فيما بعد - من يقوم فى أمر القراءة مقام الصحابة رضوان الله تعالى عليهم .

وقد قام بذلك كثير منهم فى الأمصار الإسلامية كالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام [١] .

ثم برز أعلام للقراءة تجردوا للأخذ ، واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية ، حتى صاروا فى ذلك أئمة يقتدى بهم ، ويرجع إليهم ، ويؤخذ عنهم [٢] وربما كان عددهم كثيراً إلا أن الذين اشتهروا منهم فى نهاية القرن الثانى الهجرى سبعة عرفوا بالعدالة والضبط والإتقان وهم : عبد الله بن كثير [٣] وكان بمكة ، ونافع بن عبد الرحمن [٤] وكان بالمدينة ، وعبد الله بن عامر [٥] وكان بالشام ، وأبو عمرو بن العلاء [٦] ويعقوب بن إسحاق الحضرمى [٧] وكانا بالبصرة ، وحمزة بن حبيب الزيات [٨] وعاصم بن أبى النجود [٩] وكانا بالكوفة .

ثم جاء ابن مجاهد [١٠] فسبع السبعة وشذذ ما عداها ، وكانت كتبه التى ألفها فى القراءات محوراً لدراسات كثيرة فى القراءات ، وتوالت مؤلفات العلماء فى القراءات والاحتجاج لها [١١] .

---

(١) المصدر السابق ١ / ٩ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٨ .

(٣) ت ١٢٠ هـ .

(٤) ت ١٦٩ هـ .

(٥) ت ١١٨ هـ .

(٦) ت ١٥٤ هـ .

(٧) ت ٢٠٥ هـ .

(٨) ت ١٥٦ هـ .

(٩) ت ١٢٧ هـ .

(١٠) ت ٣٢٤ هـ .

(١١) يقصد بالاحتجاج هنا بيان سبب اختيار القراءة أو بيان قوتها أو ضعفها وتوجيهها .

وفى غضون كتب النحو والتفسير نجد احتجاجاً للقراءات ككتاب سيبويه ، والبحر المحيط لأبى حيان وغيرهما .

(أ) تفسير الحديث المشهور فى إنزال القرآن على سبعة أحرف :

الواقع أن الاحتجاج للقراءات ينبغى أن يقوم على أساس اللهجات العربية ، فهى تمثل القسم الأعظم من هذه القراءات .

ولتوضيح ذلك نسوق الحديث المشهور فى هذا الصدد ، ونورد الآراء فى تفسيره . ونرجح ما نميل إليه بما يؤيد هذا الرأى الذى يجعل اللجهات أساسا للقراءات القرآنية .

فقد « روى أن أبى بن كعب - رضى الله عنه - قال : دخلت المسجد أصلى . فدخل رجل فافتتح النحل ، فقرأ فخالفنى فى القراءة ، فلما انفتل من صلاته قلت : من أقرأك ؟ قال : رسول الله ﷺ قال : فدخل قلبى من الشك والتكذيب أشد مما كنت فى الجاهلية ، ثم جاء رجل فقام يصلى ، فقرأ وافتتح النحل فخالفنى وخالف صاحبى . فلما انفتل من صلاته قلت : من أقرأك ؟ قال : رسول الله ﷺ . قال : فدخل قلبى من الشك والتكذيب أشد مما كنت فى الجاهلية . فأخذت بأيديهما فانطلقت بهما إلى النبى ﷺ فقلت : استقرئ هذين فاستقرأ أحدهما وقال : أحسنت ، فدخل قلبى من الشك والتكذيب أشد مما كنت فى الجاهلية ، ثم استقرأ الآخر وقال : أحسنت ، فدخل صدرى من الشك والتكذيب أشد مما كنت فى الجاهلية ، فضرب رسول الله ﷺ صدرى بيده وقال : أعيذك بالله يا أبى من الشك ثم قال : إن جبريل عليه السلام أتانى فقال : إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد ، فقلت : اللهم خفف عن أمتى ، ثم عاد فقال : إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ

القرآن على حرفين ، فقلت اللهم خفف عن أمتى ، ثم عاد فقال : إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف »[١] .

وقد اضطربت أقوال العلماء فى تأويل هذا الحديث وتفسيره ، وبيان الأوجه السبعة التى نزل عليها القرآن وزادها السيوطى تفصيلاً فى كتابه (الإتقان) .

ومن ذلك ما ذهب إليه ابن قتيبة والرازى والباقلانى . وابن الجزرى من أن المراد من الحرف : الوجه وبالأحرف السبعة : أوجه سبعة من الاختلاف لا تخرج عنها هى :

١ - الاختلاف فى الحركات بلا تغير فى المعنى أو الصورة نحو ﴿ قَرْحٌ (١٤٠) ﴾ « آل عمران » بضم القاف وفتحها - و ﴿ بِالْبُخْلِ (٣٧) ﴾ « النساء » بضم الباء مع سكون الخاء . وبفتح الباء مع سكون الخاء أو فتحها .

٢ - اختلاف الحركات مع تغير فى المعنى فقط نحو ﴿ وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ (٤٥) ﴾ « يوسف » - القراءة المشهورة بضم الهمزة وتشديد الميم - أى مدة طويلة ، وقرئ بعد أمه بفتح الهمزة والميم المخففة وهاء - بمعنى النسيان .

٣ - اختلاف الحروف بتغير فى المعنى لا الصورة نحو : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ (٣٠) ﴾ « يونس »[٢] . قرأها حمزة والكسائى بتاءين من (التلاوة) أو (التلو) . قال

---

(١) صحيح مسلم ٦ / ١٠١ - ١٠٤ والنسائى ١ / ١٤٩ ، ١٥٠ والبخارى ١٩ / ٢٠ . ٢١ والنشر ١ / ٢٠ .

(٢) ابن الجزرى : النشر ٢ / ٢٨٣ .

الأخفش : تتلو من التلاوة أى تقرأ كل نفس ما أسلفت ، وقال آخرون : تتبع أى تتبع كل نفس ما أسلفت [١] .

والقراءة المشهورة بالتاء والباء أى تختبر كل نفس ما أسلفت من العمل فتعرف كيف هو ، أقبيح أم حسن ، أنافع أم ضار ، أمقبول أم مردود ، كما يتعرف الرجل الشئ باختباره .

٤ - اختلاف الحروف بتغير فى الصورة لا المعنى نحو : ﴿ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً (٦٩) ﴾ « الأعراف » رسمت بالصاد وقرئت بالصاد والسين .

٥ - اختلاف الحروف مع تغير الصورة والمعنى نحو ﴿ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ (٩) ﴾ «الجمعة» قرئ : (فامضوا إلى ذكر الله) .

٦ - الاختلاف فى التقديم والتأخير نحو ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ (١٩) ﴾ « ق » . قرأ أبو بكر وابن مسعود (وجاءت سكرة الحق بالموت) .

٧ - الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ (١٣٢) ﴾ « البقرة » قرئ (وأوصى بها) [٢] .

وذهب بعض العلماء إلى أن المراد بالأوجه السبعة القراءات السبع ، وهذا وهم ربما نشأ عن اختيار ابن مجاهد سبع قراءات فقط

---

(١) أبو زرعة : حجة القراءات ص ٣٣١ .

(٢) يلاحظ أن قراءة (وادكر بعد أمه) بفتح الهمزة والميم وهاء مكسورة منونة وقراءة (وجاءت سكرة الحق بالموت) وقراءة (فامضوا إلى ذكر الله) من القراءات الشاذة التى ليست قرآناً فلا تحل القراءة بها . وانظر الأوجه السبعة المذكورة فى النشر ١ / ٢٦ .

فأشكل ذلك على العامة ، ووهم من قل نظره أن هذه القراءات السبع هى المقصودة فى الحديث النبوى [١] .

ولعل هذا التفسير مبنى على الموافقة فى العدد (سبع) مع أن ذلك خلط بين ، لأن القراءات السبع هى تلك الصفات التى وردت عليها القراءات النموذجية التى نسبت إلى أشهر القبائل العربية ، واشتهرت فى العصور الإسلامية الأولى ، ولا شك أن هناك الكثير غيرها من الوجوه التى تنسب إلى القبائل العربية الأخرى لم تدون فى كتب القراءات ، أو دونت ولكنها لم تأخذ الاهتمام بمثل ما أخذته تلك المشهورات ، ولذلك فإننا نجد بعض العلماء يذكر أن القراءات عشر أو أربع عشرة .

« ويقول الشيخ الإمام المجتهد أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية - رحمه الله .

« لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التى ذكر النبى صلى الله عليه وسلم أن القرآن أنزل عليها ليست قراءات القراء السبعة المشهورة ، بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التى أنزل عليها القرآن ، لا لاعتقاده ، واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هى الحروف السبعة أو أن هؤلاء السبعة المعينين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم ، ولهذا قال بعض من قال من أئمة القراء : لولا أن ابن مجاهد سبقنى إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمى إمام جامع البصرة ، وإمام قراء البصرة فى زمانه فى رأس المائتين » ، ثم قال العلامة ابن تيمية : « ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبعون من السلف والأئمة فى أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة فى جميع أمصار المسلمين ، بل من ثبتت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة ، أو قراءة يعقوب

---

(١) ابن الجزرى : النشر ١ / ٣٦ ، ٣٧ بتصرف .

الحضرمي ونحوهما كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائي فله أن يقرأ بها ، بلا نزاع بين العلماء المعتبرين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف .

بل أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا قراءة حمزة كسفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل وبشر بن الحارث وغيرهم يختارون قراءة أبي جعفر بن القعقاع ، وشيبة بن نصاح المدنيين ، وقراءة البصريين كشيوخ يعقوب وغيرهم على قراءة حمزة والكسائي ، وللعلماء الأئمة في ذلك من الكلام ما هو معروف عند العلماء ، ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشرة والأحد عشر كثبوت هذه السبعة يجمعون في ذلك الكتب ، ويقرأونه في الصلاة ، وخارج الصلاة ، وذلك متفق عليه بين العلماء لم ينكره أحد منهم »[١] .

فليس المراد - إذا - بالأحرف السبعة تلك القراءات السبع وذلك باتفاق علماء السلف والخلف[٢] .

ويبدو أن المراد بالسبع أوسع مما هو مدون في كتب القراءات عن السبع المعروفة . وليس معنى الاتفاق في لفظ العدد (سبع) أنها سبعة أوجه على التحديد ، فلفظ (سبع) في الحديث لا مفهوم له ، فهو يعني الكثرة المطلقة ، لأن هذا العدد يدل على الكثرة في اللغات السامية .

يقول ابن الجزري :

« ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص ، بل المراد السعة والتيسير ، وأنه لا حرج عليهم في قراءته بما هو من لغات العرب من حيث إن الله تعالى أذن لهم في ذلك ، والعرب

---

(١) المصدر السابق ١ / ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٤٠ .

يطلقون لفظ (السبعة والسبعين والسبعمائة) ولا يريدون حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص ، بل يريدون الكثرة والمبالغة من غير حصر . قال تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ (٢٦١) ﴾ «البقرة» وقال : ﴿ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ (٨٠) ﴾ « التوبة » وقال ﷺ فى الحسنة : (إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة) [١] .

ولذا فإننا نلاحظ أن القراءات أوسع من هذه السبع المعروفة فى كتب القراءات ، وهناك قراءات كثيرة وصفت - أحياناً - بالشذوذ لعدم تواترها أو لعدم توافر شروط الصحة فيها حسب ما يذكره المحققون للقراءات ، وفى كتاب المحتسب لابن جنى كثير من تلك القراءات التى حاول وصلها بالعربية .

ويرى أكثر العلماء أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات أو لهجات وهى - فيما رأى بعضهم - قريش وهذيل وثقيف وهوازن وكنانة وتميم واليمن ، وقيل غير ذلك . وفسر ذلك بعضهم بأن أصول قبائل العرب تنتهى إلى سبعة ، أو أن اللغات (اللهجات) الفصحى سبع لا أقل ولا أكثر [٢] .

وتحديد العدد بسبع فقط تعسف ، فالواضح أن العدد لا مفهوم له على ما ذكرنا ، والمراد السعة والتيسير كما يذكر ابن الجزرى .

فاللغة عادة اجتماعية من الصعب التنازل عنها ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وقد تستعصى على القارىء بعض النواحى الصوتية التى لا تتوافر فى لهجته ، فجاء هذا الحديث ليؤكد صحة القراءة حسب لهجة القارئ على ما تعود لسانه فى بيئته .

---

(١) المصدر السابق ١ / ٣٦ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٢٤ ، ٢٥ .

ونحن نعلم أن القبائل العربية كثيرة ، وبيئاتها مختلفة ، وطرائق النطق عندهم متفاوتة . فأتيح لكل منهم أن يقرأ بطريقته الخاصة وأن يؤدى النطق على ما تعود ، يقول ابن الجزرى :

(وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة ، وألسنتهم شتى ، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها ، أو من حرف إلى آخر . بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج ، لاسيما الشيخ والمرأة ، ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه ﷺ ، فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع) [1] . فالواضح أن المراد بالأوجه السبعة هنا اللهجات العربية المتعددة ولا يطلب تكلف الخروج عليها .

وبهذا يتضح أن القراءات القرآنية لها صلة قوية باللهجات العربية وفقاً لشرحنا للحديث المشهور (أنزل القرآن على سبعة أحرف) .

(ب) تدوين القرآن فى المصاحف وعلاقة ذلك بالأحرف السبعة :

ويقتضينا المقام أن نبين أمر تدوين القرآن فى المصاحف وعلاقة ذلك بالأحرف السبعة . وما تتضمنه من اللهجات ، وعلاقة القراءات التى بين أيدينا اليوم بذلك أيضا .

وهنا نقول :

يذهب بعض العلماء من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن المصاحف العثمانية - التى كتبت على يد عثمان رضى الله عنه وأرسلت إلى الأمصار الإسلامية - تضم جميع الأحرف السبعة بما

---

(١) المصدر السابق ١ / ٢٢ .

ذكر لها من تفسيرات ، إذ يدعو الحديث المشار إليه آنفاً إلى حفاظ الأمة على تلك الأوجه ، لأنها منقولة مأثورة عن النبى ﷺ . وقد تناقلتها الصحابة . وأن تلك المصاحف التى أرسلت إلى الأمصار نقلت من الصحف التى كتبها أبو بكر وعمر رضى الله عنهما . ولو ترك شئ من هذه الأوجه لكان تركاً لبعض الوجوه المروية التى نزل عليها كتاب الله العزيز [١] .

ولعل المراد بالسبعة عند هؤلاء - وهو ما لا نراه مراداً - من أنها سبعة أوجه لغوية أو سبع لهجات ، لعل ذلك هو الذى سوغ لهم هذا الرأى .

أما على ما نراه من أن الأوجه السبعة يقصد بها اللهجات العربية - لأن العدد لا مفهوم له - على ذلك فإن اعتبار المصاحف العثمانية مشتملة عليها جميعاً اعتبار غير مقبول ، إذ إن اللهجات كثيرة إلى حد غير محتمل التحقيق فى كتاب الله العزيز بتلك الصورة الواسعة .

فالقرآن ليس كتاباً أعد للمباراة باللهجات ، وإنما يضم الفصيح الواسع الانتشار منها .

ولعل الرسم الخطى فى تلك المصاحف يؤكد ما نذهب إليه ، فالكتابة العثمانية التى دونت بها تلك المصاحف تشتمل على صور لهجية يمكن تمثيلها بالنطق المنقول على لسان القراء .

ولذا فالرأى الدقيق والمعقول هو أن المصاحف العثمانية تشتمل على بعض الأوجه السبعة دون بعض ، وهو ما نفسره عملياً ببعض اللهجات العربية دون البعض الآخر ، والمعروف أن جبريل - عليه السلام - كان يأتى إلى النبى ﷺ فيدارسه القرآن ، ويروى أن النبى

---

(١) المصدر السابق ١ / ٣١ بتصرف .

ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل كل عام مرة ، وعرضه فى عامه الذى قبض فيه مرتين . وفى تلك العرضات كانت بعض الآيات تتناول بالنسخ أو التبديل ، حتى استقر الأمر على ما كتبت عليه صورته الأخيرة التى ضمتها المصاحف العثمانية .

وإذا فهذه المصاحف تتضمن ما عرضه النبى ﷺ فى العرض الأخير ، وما تحققت صحته عنه ﷺ مما لم ينسخ [١] .

فمثلاً : أسلوب الإمالة والفتح مما اختلفت فيه قبائل العرب . والإمالة ، هى أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، فتميل الألف إن كان بعدها ألف نحو الياء ، وإلا فالممال الفتحة وحدها مثل : الفتى ، والهدى ، وملهى . وأرطى ، وباع ، وهاب ، وعالم ، وكاتب . والضحى ، ورأيت خبط رياح ، ومن عمرو ، ونعمة [٢] .

وقد اشتهرت الإمالة عند قبائل شرقى الجزيرة ووسطها . مثل : أسد ، وعبد القيس ، وتميم ، وتغلب ، وطئ وبكر بن وائل .

كما اشتهرت على ألسنة قراء الكوفة بالعراق فى القرن الثانى الهجرى أمثال حمزة والكسائى وخلف ، كما كان لها تأثير واضح أيضاً على ألسنة علماء الكوفة ، وأهلها ، واستمر ذلك حتى عصر أبى عمرو الدانى فى القرن الخامس الهجرى ، حيث قال : (إن الكسائى يعنى بذلك [٣] أن الإمالة لغة أهل الكوفة وهى باقية فيهم إلى الآن ، وهم بقية أبناء العرب [٤] .

---

(١) المصدر السابق ١ / ٨ ، ١٤ ، ٢١ ، ٣٢ .

(٢) ابن جنى ، سر الصناعة ١ / ٥٨ والأشمونى ٤ / ٢٢٠ وابن هشام : أوضح المسالك مع المنار ٢ / ٣٠٠ ، وابن الجزرى : النشر ٢ / ٣٠ .

(٣) الإشارة إلى إمالة ما قبل هاء التأنيث .

(٤) ابن الجزرى : النشر ٢ / ٨٢ .

أما الفتح فاشتهر عند قبائل غربى الجزيرة من سكان الحجاز كقريش وثقيف وسعد بن بكر والأنصار وكنانة وهوازن .

واشتهر الفتح عند قراء الحجاز كنافع وأبى جعفر من قراء المدينة وابن كثير من قراء مكة .

وهذا الأسلوب - بطريقتيه - واضح فى خط المصاحف العثمانية فقد كتب فيها بالياء نحو : هدى والهدى ويحيى وموسى ويغشيها وسويها وجليها وآتيكم .. مما يمثل صورة الإمالة ، وورد فى خط المصاحف أيضاً أمثال هذه المواضع مكتوبة بالألف كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٣٦) ﴾ « إبراهيم » ومما يؤكد ذلك كتابة (سيماهم) بطريقتى الإمالة والفتح فى موضعين مختلفين . ففى سورة البقرة : ﴿ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ (٢٧٣) ﴾ كتبت بالياء على طريقة الإمالة . وفى سورة الفتح ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ (٢٩) ﴾ كتبت بالألف على طريقة الفتح .

ولذلك نظائر كثيرة مما يتضح فى خط المصاحف العثمانية كالإظهار والإدغام والمد والقصر ، والتخفيف ، والتشديد . وإبدال أحرف من أخرى .

ولذا فكل ما جاء موافقاً لرسم المصحف يعد من الأوجه السبعة التى نزل بها القرآن الكريم إذا صح سنده واستقام وجهه فى العربية [١] .

أما ما جاء مخالفاً للمصاحف العثمانية فإنه يعد منسوخاً أو من قبيل التفسير الذى يكتب مع النص أو خبر آحاد لا يثبت به قرآن[٢] ،

---

(١) المصدر السابق : ١ / ٣١ ، ٤٤ .

(٢) المصدر السابق : ١ / ٣٢ ، وانظر : الأستاذ عبد الوهاب حمودة : القراءات واللهجات ص ٤٣ .

ومن ذلك بعض ما أورده ابن قتيبة ورفاقه فيما ذكرناه فى الوجه الخامس عندهم ، كقراءة (فامضوا إلى ذكر الله) بدل (فاسعوا) والوجه السادس عندهم كقراءة (وجاءت سكرة الحق بالموت) مكان (وجاءت سكرة الموت بالحق) ، والوجه السابع كقراءة ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا (٧٩) ﴾ ونحوه مما يعد تفسيراً ألحق بالنص كما أشرنا إلى ذلك فى موضعه مما سبق .

(جـ) القراءات وتمثيلها للأوجه السبعة :

ونحب أن نشير فى هذا الصدد إلى القراءات التى بين أيدينا اليوم من حيث تمثيلها للأوجه السبعة أو بعضها ، والقول الفصل فى هذا الموضوع ينبنى على ما ذكرناه من أن المصاحف العثمانية تشتمل على بعض الأوجه السبعة ، وهى التى وافقت الرسم الذى جاءت عليه تلك المصاحف ، وأما ما عدا ذلك فيعد منسوخاً أو خبر آحاد ، فالقراءات تجرى على هذا المنوال .

والقراءات ليست على درجة واحدة ، فمنها المقبول والمردود وقد وضع العلماء قواعد لذلك :

فتعد القراءة صحيحة إذا توافرت لها ثلاثة عناصر :

١ - أن توافق القراءة العربية ولو بوجه كقراءة ﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ (٥٤) ﴾ « البقرة » - بإسكان همزة بارئكم - على لهجة تميم وأسد الذين يحذفون بعض الحركات عند تواليها وكقراءة أبى جعفر ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا (٣٤) ﴾ « البقرة » - بضم تاء الملائكة مع أنها مجرورة - تبعاً لضمة الجيم بعدها ، إذ الحاجز غير حصين وهو السين الساكنة .

٢ - أن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا كأن يثبت رسمها في بعضها دون البعض الآخر كقراءة ابن عامر (وبالزبر وبالكتاب المنير) ﴿ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ (١٨٤) ﴾ « آل عمران » بإثبات الباء في (الزبر) و (الكتاب) فهذا موجود في مصحف الشام ، وكقراءة ابن كثير ﴿ جنات تجرى من تحتها الأنهار (١٠٠) ﴾ « في آخر سورة براءة وهي التوبة » - بزيادة (من) فهذا ثابت في المصحف المكي ، والمراد بعبارة (ولو احتمالا) أن يوافقها تقديراً ، وذلك كمخالفة صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك فلا يعد خلافاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء ﴿ تَسْأَلْنِي (٧٠) ﴾ « الكهف » وقراءة ﴿ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ (١٠) ﴾ « المنافقون » بإثبات الواو (وأكونُ) بالرفع والظاء من ﴿ بِضَنِينٍ (٢٤) ﴾ « التكوير » ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود فإن الخلاف في ذلك يغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد ، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقص أخرى وتقديمها أو تأخيرها حتى ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه [١] .

٣ - أن يصح سندها عن الرسول عليه الصلاة والسلام . ومعنى (صحة السند) أن يرويها العدل الضابط عن مثله (كذا) حتى تنتهي مع الشهرة .

يقول ابن الجزرى في ذلك :

(كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا

---

(١) ابن الجزرى : النشر ١ / ١٢ ، ١٣ .

يجوز ردها ولا يحتمل إنكارها . والمراد بالوجه ما كان من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحا ، مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه ، اختلافاً لا يضر مثله ، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع ، وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح ، وأئمة القراءة لا تعمل فى شيء من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة ،والأقيس فى العربية ، بل على الأثبت فى الأثر ، والأصح فى النقل والرواية ، إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة »[١] .

وعلى هذا فما روى من قراءات فى القرآن ثلاثة أقسام :

١ - قسم يقرأ به اليوم : وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال ، وهن : أن ينقل عن الثقات عن النبى ﷺ ، ويكون وجهه فى العربية التى نزل بها القرآن سائغاً ويكون موافقاً لخط المصحف .

٢ - القسم الثانى : ما صح نقله عن الآحاد ، وصح وجهه فى العربية ، وخالف لفظه خط المصحف . فهذا يقبل ولا يقرأ به . لا فى الصلاة ولا فى غيرها .

٣ - والقسم الثالث : ما نقله غير ثقة ، أو نقله ثقة ولا وجه له فى العربية . فهذا لا يقبل ، وإن وافق خط المصحف[٢] .

وعلى هذا فالقراءات التى بين أيدينا تمثل بعض الأوجه السبعة ، وهى تلك التى توافق خط مصاحف الأمصار سوى ما وقع فيه الخلاف من الحروف اليسيرة أما ما عدا ذلك فلا يدخل فى الأحرف السبعة ولا يمثلها مما أشرنا إلى أنه من المنسوخ أو مما ألحق بالنص ، مما يعد تفسيراً له .

فلا ريب أن القراءات الصحيحة لا تمثل - كما قلنا - كل لهجات العرب - التى تفسر بها الأوجه السبعة - بل تمثل بعضها ، وذلك ما أكدته النصوص القرآنية والرسم العثمانى الذى وردت عليه .

---

(١) المصدر السابق ١ / ٩-١١ بتصرف .

(٢) المصدر السابق ١ / ١٤ ، ٤٤ .

ثالثاً : منهج اللغويين والنحاة فى معالجة القراءات والأساس الصحيح لتفسيرها :

وتدفعنا النتائج التى توصلنا إليها فيما سبق أن نتناول - بالبحث والتحليل - منهج اللغويين والنحاة فى معالجة القراءات القرآنية وموقفهم منها ، ونبين أن الأساس الصحيح لتفسيرها يقوم على اعتبار صلتها باللهجات العربية ، حيث تبين عدم وفاء المنهج النحوى بالتفسير المطلوب .

وبين يدى القارىء والباحث المتأمل نذكر أن لكل لغة أنماطاً معينة ترسم طريق توليد الصيغ ، وارتباط الألفاظ بالمعانى فيها . وليس بمستطاع المتحدث باللغة أن يضع لفظاً لكل معنى يرد على خاطره . كما أنه لا يستطيع أن يستعمل صيغة لكل غرض ، أو تركيباً لكل حديث .

وإذا كان هذا شأن اللغات - فإن لغتنا العربية بلغت الذروة فى دقتها ، وتناسقها ، ووضوح طرق استعمالها . فأمام المتحدث بها منهج مرسوم يسير وفقه فى توليد الألفاظ من المواد اللغوية ، وقواعد ونظم موروثة فى استعمالها ، وتراكيبها اللغوية ، فليس عليه إلا أن يسمع ما يقوله العربى ، ويسير على منواله .

وهذا هو القياس الذى يؤدى إلى الاقتصاد فى المجهود الذى يتجنب إثقال الذاكرة بمتاع غير مفيد [1] ويحفظ للغة قواعدها وينمى ألفاظها .

وأساس القياس هو المسموع عن العرب وهو يتمثل فى الآتى :

١ - القرآن الكريم : فلا ريب أنه يحمل طابع الاستعمالات العربية

---

(١) فندريس : اللغة ٢٠ .

الأصيلة ، وهو موثوق به غاية الثقة ، ويعد أقوى النصوص التى يجب اتخاذها أصلاً للقياس عليها .

وتعتبر قراءات القرآن الكريم - التى ثبتت صحة روايتها - مصدراً مهما للقياس لأنها تعبر عن لهجات عربية صحيحة .

٢ - الحديث الشريف : يعد مصدراً يحتج به فى اللغة ، ويقاس على ما ورد من ألفاظه . واستعمالاته ؛ لأن الرسول ﷺ أفصح العرب - كما قال - : (أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش) ؛ وقد أوتى جوامع الكلم كما قال عليه الصلاة والسلام .

والذى تجدر الإشارة إليه هو عدم اهتمام اللغويين والنحاة بالاستشهاد على الظواهر اللغوية ، وقوانينها بالقرآنالكريم والسنة النبوية الشريفة اهتماماً واسعاً . فالباحث يرى أنهم يأتون بالشواهد من مأثور الكلام شعراً ونثراً . وربما اعتمدوا فى تقعيد قواعدهم على شاهد واحد - كما هو معروف عند الكوفيين - وربما لم يعرف قائله ، وقد يكون مصنوعاً . فقد أجاز الكوفيون دخول اللام فى خبر (لكن) واستشهدوا بهذا الشطر الذى لا تعرف له تتمة :

ولكننى من حبها لعميد [١]

وورد صريحاً أن «سيبويه» سأل اللاحقى : هل تعدى العرب (فعلاً) - بفتح الفاء وكسر العين - قال : فوضعت له هذا البيت :

حذر أموراً لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الأقدار [٢]

ومع ذلك لم يهتموا بالاستشهاد بالقرآن الكريم ، وفى القليل يعرجون على نصوص منه ، فيستشهدون بآية بدلاً من هذا البيت

---

(١) العينى : شرح شواهد الأشمونى ١ / ٢٨٠ أورد له ابن عقيل صدراً هو :
(يلومونني فى حب ليلى عواذلى)

(٢) المصدر السابق ٢ / ٢٩٨ وسيبويه : الكتاب بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ١ / ١١٣ .

المجهول . أو هذه العبارات السقيمة ، أو تلك التراكيب المصنوعة . ولو أنهم استشهدوا بالقرآن لرجعوا إلى النص الصحيح الأقدم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه [١] .

كذلك جرى جمهور النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف فى تقرير الأحكام العربية ، لروايته بالمعنى ، وكان الأولى بهم أن يعتبروه حجة فى اللغة ، وبخاصة بعد أن دون (وتدوين الأحاديث وقع فى الصدر الأول حين كان أولئك الرواة الذين يتصرفون فى ألفاظ الحديث - على تقدير تصرفهم - ممن يوثق بهم ، ويحتج فى أحكام الألفاظ بعباراتهم) [٢] .

وقد أدى عدم اهتمام اللغويين والنحاة بهذين المصدرين فى الاحتجاج إلى وجود مشكلات لغوية كثيرة ، وتأويلات معقدة ، ربما كان من السهل التخلص منها بالرجوع إلى هذين الأثرين اللذين يمثلان اللغة فى صورتها المثالية .

٣ - ما ورد إلينا من اللغة النموذجية ، ألفاظ ونصوصاً .

٤ - ما ورد من لهجات العرب ، فقد جمعت ألفاظ واستعمالات لغوية تنسب إلى قبائل متعددة فى الجزيرة وتعد كلها حجة .

ويعتمد فى ذلك على ألفاظها ، وشواهدها نثراً وشعراً .

ويشترط - فيما نقل عن العرب - للقياس عليه أن يكون مما قاله العرب الذين عاشوا خلال فترة الاحتجاج ، وقد حددها المجمع اللغوى فى القاهرة بنهاية القرن الرابع الهجرى - فى البادية - وبمنتصف القرن الثانى الهجرى فى الحضر ، فلا يحتج بما ورد بعد ذلك فى مكانه بدوا أو حضرا .

---

(١) عبد المجيد عابدين : المدخل إلى دراسة النحو العربى فى ضوء اللغات السامية ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٢) الإمام محمد الخضر حسين : القياس فى اللغة العربية ص ٣٢ ، ٣٣ بتصرف .

والملاحظة ترينا أن سيلا عارماً من اللهجات قد ذاب فى الإطار اللغوى العام ، وأصبح داخلاً فيه . فاللغة النموذجية التى صارت لغة العرب جميعاً قبل الإسلام بحوالى قرن ونصف أو قرنين من الزمان - وإن ادعى بعض الباحثين أنها تتمثل فى لهجة قريش - كانت تحوى عناصر أخرى من لهجات كثيرة غيرها .

وقد ثبت - باعتراف الباحثين - أن لهجة قريش استمدت من اللهجات الأخرى ما رأته حسناً ومقبولاً من أصوات ، ومفردات وتراكيب .

ولما جاء عصر التقنين اللغوى استنبط علماء العربية القواعد من كل ما وصلوا إليه دون تمييز بين ما هو عام ، وما هو خاص ؛ وبذلك صنعوا بناء لغويا متكاملا لم يفرقوا فيه بين ما هو أصلا لغة عامة للعرب ، وما هو إحدى اللهجات المنزوية .

وكانت مقاييسهم - فى هذا الصدد - صارمة ، وقد فلسفوا لها ، وعدوا ما خرج عليها شاذا أو مؤولا .

وكان لهم - فى هذه المقاييس - منهج معروف يتسم بالتحكم العقلى ، فهم يدخلون الشواهد (العينات اللغوية) فى بوتقة واحدة ، ويصهرونها حتى تلائم ماوضعوه من قواعد مناسبة لها .

وقد طبقوا هذا المنهج على القراءات ، وإن كان بعيدا عن السلوك اللغوى للظواهر اللهجية المتمثلة فى القراءات ، فقد أدخلوها أو حاولوا إدخالها فى إطار النسق العام للقواعد المستنبطة ، وأخضعوها لمقاييسهم .

فنراهم عند الاحتجاج لها يسلكونها فى هذا المسلك ،

ويؤصلونها بهذا التأصيل ، سواء فى المجال الصوتى أو مجال التقنين ، ووضع القواعد المعيارية .

ولو وقفنا أمام بعض القراءات لنرى رأيهم فيها لبدا لنا ذلك واضحا فى مجالات متعددة .

(أ) المجال الصوتى :

١ - الاختلافات الصوتية وهى - كما تعلم - الظاهرة الواسعة التى تمثل لنا أهم اتجاهات القراءات .

والمعروف أن الأصوات العربية نوعان :

حركات وسواكن أو كما يسميها الباحثون المحدثون : صوائت وصوامت ، فالحركات أو الصوائت هى الألف والواو والياء - إذا كانت مدا والحركات القصار : الفتحة والكسرة والضمة . أما السواكن أو الصوامت فهى بقية حروف الهجاء .

ونلاحظ أن بعض القراءات تأخذ صورا متعددة فى هذا الإطار الصوتى بنوعيه وتبدو كما يلى :

١ - قراءات تفضل حركة معينة : فتحة - كسرة - ضمة .

٢ - قراءات تثبت حركة أو تحذفها .

٣ - قراءات تبدل حرفا من آخر .

٤ - قراءات تقرب صوتاً من آخر بما يحقق الانسجام والتماثل .

ومن خلال عرضنا لبعض القراءات فى هذه المجالات التى أشرنا إليها وتحليلنا لها نبين أن التخريج اللهجى هو السائد وأنه هو الذى تؤيده البراهين العلمية والصوتية قديماً وحديثاً .

ووفقاً للتقسيم المشار إليه نرى أن بعض القراءات يفضل فيها

القاريء حركة على أخرى وأحيانا صوتاً صامتاً على آخر . فتفضيل حركة على أخرى يتمثل فى النطق بفتحة فى موقع معين على حين يفضل قارئ آخر النطق بكسرة أو ضمة .

فمن المفاضلة بين الفتحة والكسرة ما ورد فى قوله تعالى : ﴿ وإذْ قَالَ إبْرَاهِيمُ لأبيهِ وَقَوْمِهِ إنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ (٢٦) ﴾ « الزخرف » قرئ (براء) وقرأ بعضهم (برئ) .

وقوله تعالى : ﴿ إنَّ هَذَا أخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً (٢٣) ﴾ « ص » قرأ الحسن بن هرمز (نعجة) - بكسر النون - وقرأ الباقون بفتحها .

وقوله تعالى : ﴿ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً (١٢٣) ﴾ « التوبة » قرأ الجمهور (غلظة) - بكسر الغين - والأعمش ، وأبان بن تغلب والمفضل - كلاهما عن عاصم بفتحها .

وكذلك قوله سبحانه : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إن تَوَلَّيْتُمْ أن تُفْسِدُوا فِي الأرْضِ وَتُقَطِّعُوا أرْحَامَكُمْ (٢٢) ﴾ « محمد » قرأ الجمهور (عسيتم) بفتح السين وقرأها نافع بكسر السين وكذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إن كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ ألاَّ تُقَاتِلُوا (٢٤٦) ﴾ « البقرة » بفتح سين عسيتم وكسرها .

وقوله جل ثناؤه : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الجَاهِلِيَّةِ الأُولَى (٣٣) ﴾ « الأحزاب » قرأ (قرن) - بفتح القاف - نافع وعاصم وأبو جعفر ، وقرأها الباقون بكسر القاف .

ومن المفاضلة بين الضمة والكسرة ما ورد فى قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ (٥٧) ﴾

« الزخرف » قرأ (يصدون) - بضم الصاد - نافع وابن عباس والكسائى وأبو جعفر وخلف ووافقهم الحسن والأعمش ، وقرأها الباقون بكسر الصاد .

وقوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا (٨) ﴾ «الحشر» .

قرأ أبو بكر - عن عاصم - (رضوان) بضم الراء هنا ، وفى جميع القرآن إلا فى سورة المائدة ، فقد نقل عنه كسر الراء ، وقرأ الباقون بكسر الراء .

وقوله تعالى : ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ (٣٥) ﴾ « الرحمن » .

قرأ الجمهور : (شواظ) - بضم الشين - وقرأها ابن كثير والحسن وابن محيصن والأعمش - بكسر الشين .

وقوله تعالى : ﴿ إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ (٤٢) ﴾ « الأنفال » قرئ (العدوة) بضم العين وكسرها .

وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ (٥٦) ﴾ « الرحمن » [1] نسب إلى الكسائى ضم الميم من (يطمثهن) - فى الآيتين - ونسب كذلك إلى أبى الحارث ، ومعظم القراء بكسر الميم وقرأ أبو هريرة ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا (٢٢) ﴾ « الأنعام » بكسر الشين .

ولو راجعنا تحليل هذه القراءات فى كتب اللغة لوجدنا النظرة

---

(١) سورة الرحمن الآيتان ٥٦ ، ٧٤ .

إليها من خلال القوانين المعيارية ، والتفسيرات النحوية والصرفية ، وكأن المسألة لا تعدو أن تكون نطقاً صادراً عن اختيار القاريء ، وعلى أساس من علمه بالقوانين اللغوية ، وليس منبعثاً عن الفطرة ، والسليقة وما تقتضيه البيئة التى عاش فيها .

فالفراء - وغيره - يحللون قراءة الفتح فى (براء) على أن الكلمة مصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد وغيره : فلا يؤنث ، ولا يثنى ، ولا يجمع كالمصادر فى الغالب ، أما (بريء) فهو مفرد ، وهو مؤنث ، ويثنى ويجمع .

وقراءة (عسيتم) بكسر السين يعرضها الفراء وغيره على مقاييس معيارية بعيدة عما يقتضيه المقام من النظر إلى القراءات فى ظلال صحة الرواية والنقل ، ولذا نرى الفراء يشك فى صحة القراءة بالكسر ، ويقول : لو كان كذلك لقال (عسى) - بكسر السين - فى موضع (عسى) بفتحها - وبناء على ذلك اتهم العرب بأنهم غيروا ما لا يصح تغييره ، وعلى حد قوله : (ربما اجترأ العرب على تغيير بعض اللغة . كما قالوا : لستم - بضم اللام ، يريدون ، لستم - بفتحها ، لأنه فعل لا يتصرف ليس له (يفعل) ، وكذلك (عسى) ليس له (يفعل) فلعله اجترئ على (عسى) كما اجترئ على (لستم) [١] .

ومع ذلك يعتبر كسر السين لهجة نادرة .

ويوافقه أبو عبيد الذى يقول : (القراءة عندنا هى الفتح لأنها أعرف اللغتين ، ولو كان لستم لقرئت (عسى ربنا) وما اختلفوا فى هذا الحرف » [٢] .

---

(١) البحر ٤ / ٩٤ .

(٢) حجة القراءات لأبى زرعة ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

فلم يقم هذا التحليل على أساس لهجى أو علمى بقدر ما هو قائم على أساس قواعد مرسومة فى الذهن لا ينبغى وفق رأى الفراء ألا تتعدى ، ومن هذا المنطلق يتهم الفراء العرب بالجرأة على التغيير ، وكأن ذلك إجراء من غير موجب ، ومن غير من يملك التصرف اللغوى ، مع أنه صادر من العرب أصحاب اللغة الذين يعد كلامهم حجة .

وقراءة (قرن) - بفتح القاف أو كسرها - يحللها الفراء فى ضوء القواعد الصرفية المألوفة ، فالقراءة بالفتح أصلها (اقررن) - بفتح الراء الأولى وسكون الثانية وهى مأخوذة من (قر يقر) - بكسر الراء الأولى فى الماضى ، وفتحها فى المضارع ، وقراءة كسر القاف أصلها (اقررن) - بكسر الراء الأولى وسكون الثانية - وهى مأخوذة من (قر) بفتح الراء الأولى فى الماضى ، وكسرها فى المضارع .

ويجوز أن تكون مأخوذة من الوقار ، تقول للرجل : قد وقر فى منزله يقر - بفتح القاف فى الماضى وكسرها فى المضارع - وقوراً .

وفى قراءة (يصدون) بضم الصاد - و (يصدون) - بكسرها - يذكر الفراء أن العرب تقول : يصد بضم الصاد وكسرها ، مثل يشد - بضم الشين وكسرها - وكأن المسألة لا تتعدى جواز الأمرين معاً عند العرب لا أنهما لهجتان لطائفتين مختلفتين بحيث كانت كل طائفة من القبائل الناطقة لا تستعمل النطق الخاص بصاحبتها إلا على سبيل العدوى اللغوية ، ومعروف أن العربى كان يتمسك بلهجته لا يفارقها تعصباً لها فى معظم الأحيان كما تثبت كتب اللغة ذلك .

وقد حاول بعضهم أن يوجد فرقاً فى المعنى بين (يصدون) بضم الصاد وكسرها فمعناها بضم الصاد يعرضون عن الحق من أجل

ضرب المثل ، ومعناها - بكسر الصاد - يصيحون وترتفع لهم حمية بضرب المثل [١] .

والواقع أنهما لغتان (لهجتان) .

وأغرب من هذا أن بعضهم فسر القراءتين في (رضوان) - بكسر الراء وبضمها - على أنه للتفريق بين الاسم والمصدر . وذلك أن اسم خازن الجنة (رضوان) - بكسر الراء - كذا جاء في الحديث (ورضوان) بضم الراء - مصدر (رضى ، يرضى رضا ومرضاة ورضواناً) - بضم الراء في (رضوان) ففرق بين الاسم والمصدر [٢] .

ونحن نسأل : كيف يكون المعنى مقبولاً في الآية على قراءة الكسر اعتماداً على أساس هذا التفريق ؟ الواقع أن ذلك لا يمكن قبوله في تفسير الكسر والضم .

والأولى أن يؤخذ باعتبار كل منهما لهجة ، والكلمة مصدر وردت بلغتين معروفتين ، فالمصدر يأتي - وفقاً لهما - مرة على (فعلان) - بكسر الفاء - ومرة أخرى على (فعلان) - بضم الفاء - من الفعل رضى [٣] .

ويفسر الفراء قراءة (شواظ) بضم الشين - و(شواظ) بكسرها على جواز النطق بالوجهين ، فالعرب تقول : صوار بكسر الصاد وضمها ، وهو في هذا التحليل يجري في فلك معيارى قياسى ، فكما تقول هذا وذاك بجوز النطق بهما معاً ، والقاريء يتمثل الوارد في ذلك .

---

(١) البحر ٨ / ٢٥ .

(١) حجة القراءات لأبي زرعة ص ١٥٧ .

(٢) المصدر السابق ص ١٥٧ .

وقراءتا (لم يطمثهن) - بضم الميم تارة وكسرها تارة أخرى - يعتبرهما الفراء من الأمور الجائزة ، فضم الميم أو كسرها وارد عن العرب ، والقارئ الذى قرأ الكلمة بضم الميم قرأها كذلك بكسرها ، وكأن القضية ليست قضية رواية ، وتدقيق فى التثبت فيهما بقدر إرادته أن يطبق عليها ما عرفه من قواعد ، فطالما أنه سمع من العرب الضم والكسر فالقارئ أراد أن يتمثل الناحيتين معاً ، فنطق الكلمة بالكسر والضم وكأن القارئ ليس أكثر من مقلد لا أنه عربى ينطق بفطرته .

والواقع أن القضية ليست معيارية بهذا المعنى ، وأن التحليل الأصيل يجرى فى فلك لهجى ، إذ إن الناطقين العرب - فى المناطق المختلفة - كانت لهم أحوالهم المكانية والزمانية والاجتماعية التى كانت تجعلهم يتجهون اتجاهات نطقية مناسبة لطبيعة البيئة التى يعيشون فيها ، فتفضيل حركة على أخرى ليس أمراً مشتركاً بين جميع العرب ، بل إن من يفضل الفتح فى موضع معين لا ينطق بالكسر فيه ، ومن يفضل الضم لا يستعمل الكسر كذلك ، وليست المسألة فوضى يستعمل كل واحد ما يستعمل الآخر ، وهذا واضح فى دراسة الفصحى والعاميات على سواء .

ولذا فإن المتأمل فى كتب اللغة والقراءات يلمح ما يهديه إلى التحليل الصحيح ففى بعضها ينسب الفتح أو الكسر أو الضم أحياناً إلى بعض قبائل العرب ، وقد تشير بعض تلك الكتب إلى أن هذا النطق أو ذاك من اللغات (اللهجات) ويلاحظ أن الضم نسب للقبائل البدوية كتميم وأسد وأهل البادية من العالية ونجد ، أما الفتح أو الكسر فهو لهجة أيضاً للقبائل الحضرية من أهل الحجاز .

وهذا الذى تنقله تلك الكتب تؤيده قوانين علم الأصوات

الحديث كما ذكرنا من قبل فى حديثنا عن تبادل الحركات فى اللهجات العربية .

ولعلنا لو تأملنا قراءة ﴿ مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ (٢٢) ﴾ « إبراهيم » نجد كيف يدور التحليل القديم فى إطار معيارى ، والصواب أن توجه فى إطار لهجى .

قرئ (بمصرخى) بفتح ياء المتكلم ، وقد كسرها حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب ، وحمدان بن أعين، وجماعة من التابعين .

وأهل النحو يلحنون من قرأها بالكسر - حمزة ومن معه - قالوا : وذلك أن ياء الإضافة (أى ياء المتكلم) إذا لم يكن قبلها ساكن حركت إلى الفتح ، تقول : هذا غلامى قد جاء - بفتح ياء المتكلم - وذلك أن الاسم المضمر لما كان على حرف واحد ، وقد منع الإعراب حرك بأخف الحركات . كما تقول : هو قام ويجوز إسكان الياء ، لثقل الياء التى قبلها كسرة ، فإذا كان قبل الياء ساكن حركت - إلى الفتح لا غير مثل هداى ومحياى لأن أصلها أن تحرك ولا ساكن قبلها فإذا كان قبلها ساكن صارت حركتها لازمة لالتقاء الساكنين فتقول : (ما أنتم بحصرخى) بالفتح [1] .

وكغيره من النحاة نقل الفراء القراءتين فى (مصرخى) بالفتح والكسر ، وسوغ قراءة الفتح بأن ياء المتكلم يجوز أن تسكن إذا تحرك ما قبلها مثل كتابى وغلامى ، فإذا سكن ما قبلها ردت إلى الفتح الذى كان لها مثل هداى ومحياى ، والياء من (مصرخى) ساكنة . وياء المتكلم بعدها ساكنة فحركت بحركة قد كانت لها . فهذا مطرد فى الكلام ، والياء المدغم فيها تفتح أبداً .

وبناء على هذه القاعدة المعيارية لاحظنا أنه نظر إلى قراءة كسر الياء على أنها خارجة عن القاعدة وعدَّها وهما - على حد تعبيره - يقول : (ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى ، فإنه قل من سلم منهم من الوهم ، ولعله ظن أن الباء فى (بمصرخى) خافضة للحرف كله ، والياء من المتكلم خارجة من ذلك) .

وقد حاول بعض النحويين أن يوجهها - كذلك - فى إطار

---

(١) المصدر السابق ص ٣٧٧ .

القواعد فقال : إن الياء حركت بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين ، وأصله : (بمصرخين لى) حذفت النون للإضافة فالتقى ساكنان ياء الإعراب . وياء الإضافة - وهى ياء المتكلم - وأصلها السكون ، فكسرت للتخلص من الساكنين .

وقال أبو زرعة : وأما حمزة فليس لاحناً عند الحذاق ، لأن الياء حركتها حركة بناء . لا حركة إعراب ، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح [1] .

ولعل هؤلاء النحاة قد تناسوا اللهجات العربية ، وأنها تخضع للبيئات ، وأن القواعد التى وضعوها قد صيغت - أحياناً - بعيدة عن المنهج الذى ينبغى اتباعه ، واتجهت إلى غير الواقع ، فنطق ياء المتكلم مكسورة هنا لهجة لبعض العرب ، وهم بنو يربوع . وإذا ثبتت صحة القراءة . وكان لها سند لهجى لا يجوز الطعن فيها . وهذه القراءة بكسر الياء متواترة صحيحة ، فالطاعن فيها غالط . والنفى لسماعها لا يدل على عدمها ، فمن سمعها مقدم عليه إذ هو مثبت .

فإذا انتقلنا إلى مجال آخر وهو حذف الحركات وإثباتها وجدنا أن بعض القراء يثبت حركة معينة فى مكان معين على حين أن غيره يحذفها .

فقد ورد فى بعض القراءات حذف الفتحة والألف ، كما نقل حذف الضمة أيضاً إذا توالت الحركات .

فمن الأول قوله تعالى : ﴿ ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام ﴾ ، قرأ (قال سلام) - بين مفتوحة وألف جمهور القراء نافع وابن كثير ، وأبو عمرو وابن عامر

---

(١) المصدر السابق ص ٣٧٧ . ٣٧٨ .

وعاصم وأبو جعفر ويعقوب وخلف ، وقرأ (قال سلم) بسين مكسورة وبلا ألف - يحيى بن وثاب وإبراهيم النخعى وحمزة والكسائى ، وذكر عن النبى ﷺ أنه قرأ بها .

وقوله تعالى : ﴿ وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون ﴾ قرأ الجمهور (وحرام) - بفتح الحاء والراء والألف - وقرأ أبو بكر وحمزة والكسائى والأعمش و (حرم) بكسر الحاء وسكون الراء بلا ألف .

وكان تحليل بعض اللغويين للقراءات هنا معيارياً أيضاً ، فقراءتا حذف الألف فى سلام وحرام أو ذكرها - فى رأى الفراء - جائزتان وواردتان عن العرب ، فيقال : حل وحلال وحرم وحرام ، لأن التفسير جاء (سلموا عليه فرد عليهم) فمعنى سلم وسلام وحرم وحرام واحد ، وأشار الفراء - مع ذلك - إلى أن كلا الاستعمالين لهجة عربية ، فالقراءة بذكر الألف لأهل المدينة ، وهى الأفشى . وكان الأنسب والأجور به أن يقرر أن الأمر ليس على سبيل الجواز بهذه الصورة الواسعة ، بل إنه محدود فى إطار النطق الذى يلهج به فريق من العرب دون آخر .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ﴿٥﴾ ﴾ « النساء » ﴿ قرأ نافع وابن عامر (قيما) بغير ألف ، وقرأ الباقون (قياما) بألف . فالواضح فى هاتين القراءتين الاتجاه اللهجى ، فقيماً وقياماً لهجتان والمعنى واحد ، وهو ما يقيم شأن الناس ويعيشهم [١] .

ومن الثانى قوله تعالى : ﴿ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ ﴿٢٦٥﴾ ﴾

---

(١) المصدر السابق ص ١٩٠ ، ١٩١ .

« البقرة » قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (أكلها) بسكون الكاف ، وقرأ الباقون بضم الكاف .

وقوله تعالى : ﴿ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ (١٦) ﴾ « سبأ » قرأ (أكل) بضم الكاف ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى وأبو جعفر ، والأعمش وخلف ، وأبو عمرو ويعقوب ، واليزيدى والحسن ، وقرأها بسكون الكاف نافع وابن كثير .

ولم يفكر الفراء فى توجيه قراءتى (أكل) بضم الكاف وسكونها ولكنه فكر فى توجيه تنوين (أكل) وعدم تنوينها ، وجرى ذلك فى فلك النحو للبرهنة على صحة التنوين وعدمه .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا (٦٧) ﴾ « البقرة » قرأ حمزة وإسماعيل عن نافع (هزوا) ساكنة الزاى . وقرأ الباقون بضمها .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ (١٦٨) ﴾ « البقرة » قراء نافع وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر والبزى (خطوات) بتسكين الطاء ، والباقون بضمها .

وقوله سبحانه : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ (٥٧) ﴾ « الأعراف » قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (نشرا) بضم النون والشين ، والباقون بضم النون وسكون الشين .

فقراءة (أكل) بتسكين الكاف وضمها و (هزوا) بتسكين الزاى وضمها لهجتان التخفيف لتميم والتثقيل لأهل الحجاز ، فكل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم ، فمن العرب من يثقله ومنهم من

يخففه . فمن خفف طلب التخفيف لأنه استثقل ضمتين فى كلمة واحدة . والمستعمل فى العربية هو الضم فى (خطوات) وقد تخفف [١] ، وكذلك من قرأ (نشرا) - بسكون الشين - قد خفف مثل (رسل) [٢] .

فالإطار الذى تذكر فيه هذه القراءات والذى يجب أن يحتذى هو ما يوجه إليه من اختلاف البيئة والأحداث اللغوية المحيطة بها .

فالملاحظ من تتبع الدراسات اللغوية أن توالى الحركات (الصوائت) من لهجة الحجاز ، وأن التخفيف وحذف الحركات من لهجات بنى تميم وأسد وبعض نجد ، وذلك يكشف عما تميل إليه البيئة الحضرية من التأنى فى النطق بحيث تعطى كل صوت حقه . كما أن القبائل البدوية تميل إلى السرعة والاقتصاد فى الجهد العضلى . وهذا الحذف يوفر لهم ذلك ، وقد يحدث العكس أحياناً فيحذف بعض الحضريين الحركات ويثبتها بعض البدويين ، وهذا محمول على تأثر الفريقين أحدهما بالآخر ، وقد ذكر ابن جنى أن الحجازين يستبدلون كسرة الشين فى عشرة المفردة بسكونها عند التركيب فقالوا : أحدى عشرة إلى تسع عشرة بكسر الشين - مع أنهم يسكنون فى الإفراد وهم يعكسون فى نظائره من (فخذ ونحوه) .

وباستعراضنا للقراءات الواردة فى قوله تعالى : ﴿ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ ﴾ « الفاتحة » نلاحظ تعدد النطق بكلمة (الصراط) ، فهى بالصاد - عند أكثر القراء - وبالسين والصاد - عند ابن كثير - وبهما وبالمضارعة بين الزاى والصاد - أى إشمام الصاد صوت الزاى

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

- عند أبى عمرو وحمزة - وبالزاى الخالصة - عند أبى عمرو - أيضاً - كما رواه الأصمعى [١] .

وفى كتاب الحجة لأبى على الفارسى بيان لاحتجاج أبى بكر بن السراج لهذه القراءات المتعددة فى الآية السابقة .

فقراءة الكلمة بالسين جاءت - فى رأيه - على الأصل ، إذ إن السين هى الصوت الأساسى فى هذه الكلمة والصاد بدل منه ، « ولا ينقل عن الأصل إلى ما ليس بأصل » [٢] .

وقراءة الصاد لها - أيضاً - وجه ، إذ هى أخف على اللسان لاتفاق الصاد مع الطاء فى الاستعلاء والإطباق .

وهو يرجح القراءة بالصاد على القراءة بالسين لهذا الانسجام الصوتى ، فالسين مستفلة منفتحة ، والطاء مستعلية مطبقة . والانتقال بينهما صعب . فلما قلبت السين صادا زالت تلك الصعوبة وأمكن النطق بسهولة .

وقراءة الزاى لها وجهة أيضاً ، لاتفاق الزاى مع الطاء فى الجهر ، ولكنها - فى رأيه - ضعيفة ، وروايتها عن أبى عمرو غير دقيقة ، ولعل أذن الأصمعى قد خانته فى السماع الصحيح .

وكما قال : « إن الأصمعى غير نحوى ، وأحسب أنه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة للزاى فتوهمها زايا » [٣] .

وقراءة المضارعة - عنده - تستند إلى مبدأ الخفة ، والبعد عن الالتباس ، بجعلها زايا خالصة ، أو صاداً خالصة .

---

(١) أبو على الفارسى : الحجة فى علل القراءات السبع . ط دار الكاتب العربى ١ / ٣٦ والبنا الدمياطى : إتحاف فضلاء البشر ص ١٢٣ .

(٢) أبو زرعة : حجة القراءات ط. بيروت .

(٣) أبو على الفارسى : الحجة ١ / ٣٧ .

ولكنه يضعفها أيضاً . لما فى صورة النطق بها من صعوبة إذ فيها (تكلف حرف بين حرفين ، وليس هو بحرف يبنى عليه الكلم ، ولا هو من حروف المعجم) [١] .

ويأتى بعد ذلك احتجاج أبى على الفارسى لهذه القراءات فيتفق مع صاحبه - ابن السراج - فى بعض الوجوه ، ويختلف معه فى بعضها الآخر .

فقراءة السين صحيحة . وقراءة الصاد أقوى منها ، ويعلل أبو على لذلك بما علل به ابن السراج مع زيادة فى الإيضاح لظاهرة الانتقال الصوتى .

فالانتقال من السين إلى الطاء انتقال من المستفل إلى المستعلى ، وفى ذلك لون من صعوبة النطق على حين أن الانتقال من الصاد إلى الطاء انتقال من مستعل إلى نظير مستعل آخر وذلك سهل .

وقد أورد لذلك نظائر قياسية كإبدال السين المستفلة صاداً قبل القاف المستعلية للتناسب ، وكمنع إمالة الألف فى (واقد) ونحوها لأنها مجاورة للقاف المستعلية بعدها ، والسبب فى المنع كراهة أن يصعدوا بالمستعلى بعد التسفل بالإمالة .

وإذا كان التصاعد أمراً صعباً فإن النزول من المرتفع إلى المستفل أسهل ، وذلك واضح فى أن العربى أجاز ذلك لسهولته على اللسان فقال : قست وقسوت بقاف مستعلية بعدها سين مستفلة وأمال (قادر) ونحوها مما وقعت فيه الألف بعد حرف القاف المستعلى (لأنه الآن ينحدر بعد الإصعاد ، وهذا يستخف ولا يستثقل كما استثقل عكسه) [٢] .

---

(١) المصدر السابق ١ / ٣٨ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٣٨ .

وعلى هذا فإبدال السين صادا يؤدى إلى تشاكل الصوتين وتجانسهما .

وينساق أبو على إلى نقطة أخرى : كيف يترك الأصل وهو السين فى (صراط) إلى ما ليس بأصل وهو الصاد ؟.

ويجيب على هذا التساؤل بأن ذلك مبنى على أصول كلام العرب ، وليس مستغربا ، إذ إنهم فى مواضع أخرى تركوا ما هو أصل فى كلامهم إلى ما ليس بأصل ، طلباً لاتفاق الصوتين ألا تراهم قالوا : شمباء ومم بك ، فلم يبينوا النون التى هى الأصل فى الشنب ومن عامر لما أرادوا أن يوفقوا بين الصوتين .

ويضعف أبو على القراءة بالزاى بعدة نظائر قياسية : أولها : أن السين هنا نظير الصاد المتحركة التى لا يبدلها العرب زايا ، فكلمة (صراط) فى نظره شبيهة بكلمة (صدرت) ، وكلمة (صدقت) ونحوهما . فالسين نظير الصاد ، والطاء نظير الدال ، وكما أن الصاد فى الكلمتين الأخيرتين لا تبدل زايا لتحركها فكذلك السين فى (سراط) لا تبدل زايا لتحركها .

ثانيها : بعد موقع السين عن موقع الطاء فى الكلمة لوجود الفاصل بينهما - وهو الألف - مما يضعف القول بالإبدال ، إذ الحاجز يمنع إبدالها زايا .

ونظير ذلك تحقيق الصاد وعدم قلبها زايا لوجود الفاصل بينها وبين الدال من حركة أو حرف ، مثل : صدق ومصادر كما ذكر سيبويه .

وكذلك الإدغام ، فالمتقاربان إذا وقعا فى كلمة واحدة ، وفصلت الحركة بينهما لم يدغما ، وذلك نحو (وتد) فكما لم يقو الإدغام ، ولم يكثر مع حجز الحركة كذلك لا يقوى البدل مع الحركة .

أما قراءة المضارعة فيقويها أبو على باعتبارات معيارية .

أولها : أن وجود الفاضل يحسن المضارعة فالصاد فى (صدقت) و (مصادر) والصاد فى (صراط) امتنع إخلاصها زايا ، ولكن ينطق بها بين الصاد والزاى على سبيل المشاكلة .

ثانيها : نقل عن العرب أنهم يشربون الشين والجيم صوت الزاى - على سبيل المضارعة - إذا وقعتا قبل الدال فى مثل : (أشدق) و (أجدر) فإشراب الصاد فى (صراط) صوت الزاى أولى وأجدر ، فالصاد والزاى من مخرج واحد ، ومتقاربان فى الصفات . على حين أن الشين أو الجيم والزاى متباعدة مخرجا ، وإن تقاربت فى بعض الصفات .

ثالثها : أن أهل مكة قرأوا بالمضارعة ، وقد وازن بينها وبين قراءة إخلاص الصاد وتحقيقها وأعمل فكره المعيارى فى الاحتجاج لاختيار الصاد . فالصاد الخالصة أولى من وجوه :

الأول : أن الصاد منقلبة عن السين ، وهذا نوع من الإعلال . فإذا ضورع بها فقد أعلت مرة أخرى ، والعرب يكرهون إعلال حرفين متواليين ، ولذلك نلاحظ أنهم لم يحذفوا النون من بنى النجار مع توالى النونات حيث كانت اللام قد أعلت بالقلب لئلا يتوالى إعلالان ، الحذف والقلب ، وإن كانا فى كلمتين مختلفتين ، فإذا كره فى هذا النحو كان توالى إعلالين فى حرف واحد أبعد .

والثانى : قياس على الإدغام ، فالمضارعة تشبه الإدغام فى أنه تقريب الحرف الأول من الثانى ، وكما أن الصاد لا تدغم فى الطاء لانتقاض صوتها بذلك فكذلك لا ينبغى أن يضارع بها لأن هذه المضارعة فى حكم الإدغام [١] .

---

(١) ينظر فى كل ما تقدم المصدر السابق جـ ١ ص ٣٦ - ٤٢ بتصرف .

ونلاحظ من استعراض هذا الاحتجاج للقراءات المتعددة في (الصراط) ومقارنته باحتجاج ابن السراج السابق أن كلا منهما مبنى على إعمال المقاييس المعيارية التي توصل إليها العلماء آنذاك وتحكموا بها في النصوص المروية ، ولم يميلوا إلى جانب الرواية والأثر بقدر ما كانوا يضربون في النواحي العقلية ، ومن هذا الاتجاه رأينا أن كلا منهما يضعف إحدى القراءات اعتماداً على هذا المنهج دون الاعتبار للنقل والرواية ، وكانت النتائج التي توصل إليها كل منهما مختلفة لا بتنائها على اعتبارات منطقية بحتة ، فقد ادعى ابن السراج - بناء على مقاييس منطقية صرفة - أن الأصمعي لم يكن نحوياً ، وأن ذاكرته قد خانته في السماع ، وأن تكلف حرف بين حرفين غير معروف في حروف المعجم ، والمناقشة الموضوعية تجعل هذا الاحتجاج ضعيفاً .

كما أن القول بأن الحرف بين الحرفين غير معروف في الأبجدية مبنى على ما وصلت إليه الأبجدية العربية من رقي وفصاحة - بعد تهذيبها - ولم يلاحظ ابن السراج بقاء مثل هذه الحروف عند قبيل من العرب . ولذا فإن تعقيبه بقوله - ولست أدفع أنه من كلام الفصحاء من العرب) [1] يرد عليه .

ومعظم ما استند إليه أبو على من أصول ونظائر ليؤكد بها اطراد ظاهرة قلب أحد الصوتين إلى الآخر بعيد عن الاتجاه المنهجي في الاستدلال . وكأنه يريد بذلك أن يجعل هذا الإبدال ظاهرة عامة يراها العرب جميعاً ، ويسلكون مسالكها حتى إنها تجرى وفق حكمتهم وما اقتضت طبيعتهم في كل مكان .

وذلك يجرى في فلك ما وضعوه من أصول وقواعد يريدون لها الاطراد .

---

(١) المصدر السابق ١ / ٣٨ .

ولكن علم اللغة الحديث يبين أن هذه الاستعمالات المتعددة ليست شائعة عند العرب جميعاً ، بل هى تعدد لألوان النطق وفقاً لاختلاف الناطقين . وما يناسب بيئاتهم التى يعيشون فيها ؛ والمؤثرات الحضارية . والثقافية ؛ والنفسية ، وغيرها .

وفى إطار التحليل اللهجى للقراءات ، والذى نحبذه ونعضده نستطيع - بإذن الله - أن نحتج لهذه الألوان المختلفة من القراءات فى ضوء البيئة العربية ؛ وظروفها الاجتماعية .

فليست قراءة السين أصلاً ، وقراءة الصاد فرعاً - كما توهم المحتجون من اللغويين - إذ إن ذلك كان يتأتى لو أن الناطقين بالصاد هم الناطقون بالسين فى عصرين متتاليين مثلاً .

لكن الواقع أن السين لجماعة ، والصاد لجماعة أخرى ، والزاى لغيرها ، والمضارعة لفريق غير هؤلاء ، ولعلنا نلمح أن تلك جميعها لهجات من القصة المشهورة التى رواها الأصمعى ، وهى قوله : اختلف رجلان فى الصقر ، فقال أحدهما بالسين ، وقال الآخر بالصاد ، فتحاكما إلى ثالث فقال : أما أنا فأقول : الزقر ، فدل على أنها ثلاث لغات (لهجات) [١] .

ونخلص من ذلك إلى أن الفكر القياسى الذى انتهجه بعض اللغويين والنحاة القدامى لم يصل إلى المطلوب فى تفسير القراءات ، وأن وصلها باللهجات هو الحل العلمى المنهجى السليم .

وفى ضوء علم اللغة الحديث يمكن تخريج القراءات فى الآية المذكورة .

فالمعروف أن العرب فريقان : بدو وحضر ، ولكل منهما طرائق خاصة بالنطق ، ويثبت علم اللغة الحديث أن البدو يميلون إلى

---

(١) ابن جنى : المحتسب ٢ / ١٦٩ ، ٢٨٣ ، والسيوطى : المزهر ١ / ٢٩٩ .

الأصوات الواضحة أو الأكثر وضوحاً ، على حين أن الحضر يميلون إلى الأصوات الخافتة ، ولذا يفضل البدو الأصوات المجهورة ، أو المستعلية المطبقة لشدة وضوحها وعلوها المناسب لخلاء الصحراء التى يضيع فيها الصوت ما لم يكن عالياً ، على حين يفضل الحضريون الأصوات المهموسة أو المستفلة المنفتحة لمناسبتها لخفض الصوت اللازم للبيئة الحضارية ذات المساكن والجدران التى تحجز الصوت ، وتنقله دون أن يتبدل ، فلا تحتاج إلى علو الصوت ، بل تدعو إلى خفوته .

وتنقل لنا كتب اللغة اسماء بعض القبائل التى تنسب إليها تلك الطرائق النطقية من استعمال السين أو الصاد أو الزاى أو المضارعة .

وقد نسب أبو حيان ظاهرة إشمام السين صوت الزاى إلى قبائل قيس ، وقليها زايا خالصة إلى قبائل عذرة [١] ، وكعب ، وبنى القين ، وقيس معروفة ببداوتها ، وعذرة قبيلة اشتهرت بالعشق ، وهى بطن من قضاعة وهم بدو ، وكعب بطن عامر بن صعصعة من هوازن ، وكانت تسكن العروض مجاورة لبنى تميم ، وبنو القين بطن من بنى أسد [٢] ، وهى بدوية على ما نعرف .

ولعل ظاهرة الإطباق أيضاً تنسب إلى أهل البادية حيث عرفنا أن صوت الإطباق فيه من الوضوح ما يناسب البيئة الصحراوية [٣] .

ومن خلال هذا المنهج الذى اتسم بالتحكم العقلى وفق ما صاغه اللغويون والنحاة من مبادئ ومحاولتهم أن يدخلوا اللهجات

---

(١) أبو حيان : البحر المحيط ١ / ٢٥ .

(٢) القلقشندى : نهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب ص ٧١ ، ٣٥٩ ، ٤٠٦ . ٤٠٧ واليمدانى : صفة جزيرة العرب ص ١٥٩ .

(٣) د. عبده الراجحى : اللهجات العربية فى القراءات القرآنية ص ١٥٠ .

فى إطارها كانوا يقفون من بعض القراءات موقفاً بعيداً عن المنهج العلمى الموضوعى . فرموها بالغلط - فى بعض الأحيان ، ولو كانت القراءة صحيحة الرواية أو سبعية .

٢ - إثبات صلة ضمير الغائب المذكر وحذفها :

فقد وردت بعض القراءات بحذف صلة الضمير (الهاء) واوا كانت أو ياء .

فمن قراءات حذف الواو - مع اختلاس [١] حركة (الهاء) وإسكانها :

١ - ﴿ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ (٧) ﴾ « الزمر » .

قرأ حمزة ونافع ويعقوب وحفص باختلاس ضمة الهاء . وقرأ السوسى بإسكانها [٢] .

٢ - ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ (٧) ﴾ « البلد » .

قرأ يعقوب وابن وردان باختلاس ضمة الهاء والباقون بإثبات الواو [٣] .

٣ - ﴿ وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ (١٢٤) ﴾ « طه » .

قرئ (نحشره) بإسكان الهاء .

ومن قراءات حذف الياء مع اختلاس الحركة وإسكانها :

١ - ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ (٧٥) ﴾ « آل عمران » .

---

(١) الاختلاس : أن يأتى القارئ بثلثى الحركة ولا يكملها . شرح الضباع على الشاطبية ص ١٩٢ .

(٢) البنا الدمياطى : الإتحاف ٣٧٥ وابن الجزرى .

(٣) البنا الدمياطى ، الإتحاف ٤٤٩ وابن الجزرى : النشر ٢ / ٤٠١ .

قرأ قالون ونقل عن هشام - مع الخلاف - باختلاس كسرة الهاء [١] .

وقرأ أبو عمرو وحمزة وأبو بكر بإسكانها [٢] .

٢ - ﴿ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا (١٤٥) ﴾ « آل عمران » .

قرأ يعقوب وقالون باختلاس كسرة الهاء .

وقرأ أبو عمرو وحمزة وهشام وأبو بكر بإسكانها [٣] .

٣ - ﴿ فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ (٢٨) ﴾ « النمل » .

حكى اختلاس كسرة هاء (ألقه) عن أبى عمرو ، وقرأ بالاختلاس - أيضاً - قالون وهشام ، فيما نقل عنه مع الخلاف ، والحلوانى .

وقرأ أبو عمرو وحمزة وعاصم بالإسكان .

وقرأ الباقون بإثبات الياء [٤] .

والمعروف أن هاء الضمير المذكر يلحق بها واو أو ياء زائدة صلة لها كما تزاد الألف فى المؤنث فى مثل قولك : ضربتها ومررت بها وضربته ليستوى ضربته المذكر والمؤنث فى باب الزيادة [٥] .

وقد تحذف هذه الصلة حسب اتجاهات القبائل ، ويتوقف ذلك على ما يسبقها من حروف وحركات أو سكون .

---

(١) البنا الدمياطى : إتحاف فضلاء البشر ١٧٦ .

(٢) أبو زرعة : حجة القراءات ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٣) البنا الدمياطى : إتحاف فضلاء البشر ١٧٩ وأبو حيان : البحر المحيط ٣ / ٧١ .

(٤) البنا الدمياطى : إتحاف فضلاء البشر ٣٣٦ وابن الجزرى : النشر ٢ / ٣٣٧ وأبو حيان : البحر ٧ / ٧٠ .

(٥) سيبويه : الكتاب ٢ / ٢٩١ وأبو زرعة ، حجة القراءات ١٦٦ ، ١٦٧ .

فإذا سبقت بحرف لين (ألف - واو - ياء ساكنة) فبعض العرب يحذف صلة الضمير (الهاء) فى حال الوصل ، وبعضهم يثبتها ويرى سيبويه أن الأجود الحذف [١] على حين يرى المبرد أن إثبات الواو أو الياء صلة للضمير عربى حسن ، وأنه هو الأصل [٢] وهذا فى مثل قولك : يداه تجودان بالخير - أكرموه فإنه جدير بالإكرام - عليه ثوب قشيب .

وتجرى على ذلك القراءة فى قوله تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً (١٠٦) ﴾ « الإسراء » ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ (٢٠) ﴾ « يوسف » ﴿ إن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ (١٧٦) ﴾ « الأعراف » .

ويعلل اللغويون لحذف صلة الهاء بأن قبلها حرف لين وهى خفية وبعدها يقع حرف لين ، فكرهوا اجتماع حرفين ساكنين كلاهما لين وليس بينهما إلا حرف خفى .

وإن سبقت بحرف ساكن غير لين فالأجود عند سيبويه إثبات صلة الهاء ، والأجود عند المبرد الحذف ، وذلك فى مثل أصابته جائحة ، وقوله تعالى ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ (٧) ﴾ « آل عمران » .

وقد عللوا لذلك أيضاً بما عللوا به لسابقه ، وهو أنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفى .

وإن سبقت الهاء بحرف متحرك ، فالأجود إثبات صلتها كما تثبت الألف مع المؤنث .

وحذف صلة الضمير - مع إبقاء الحركة واختلاسها أو مع حذف الحركة وإسكان الضمير - يعده هؤلاء اللغويون - كسيبويه والمبرد - ضرورة لا تجوز إلا فى الشعر .

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢ / ٢٩١ .

(٢) المبرد : المقتضب ١ / ٢٦٦ .

ويعلل المبرد للحذف مع اختلاس الحركة بأن الشعراء يفعلون ذلك لأن الصلة واوا كانت أو ياء - ليست بأصل ، وإنما هى زائدة فيحذفونها كما يحذفون سائر الزوائد ، ومن ذلك قول الشاعر :

وما لهُ من مجد تليد وماله من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا

وحذف الحركة وإسكان الضمير يعد من أشد الضرورات ، وجاز ذلك أيضاً لأنها زيادة ، كما فى قول الشاعر :

فظلت لدى البيت العتيق أخيله ومطواى مشتاقان له أرقان

ويتفق ابن جنى مع العالمين السابقين فى اعتبار حذف صلة الهاء ، واختلاس الحركة ضرورة كما فى قول الشماخ :

له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة أو زمير

فيطبق المنهج العقلى المعيارى حين يقول :

ينبغى أن يكون ذلك ضرورة وصنعة لا مذهبا ولغة . لأنا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة ، وكذلك يجب عندى وينبغى ألا يكون لغة لضعفه فى القياس ، ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل ، ولا مذهب الوقف . أما الوصل فيوجب إثبات واوه (كلقيتهو أمس) وأما الوقف فيوجب الإسكان (كلقيته) فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن لا لغة .

وأنشدنى الشجرى لنفسه :

وإنا ليرعى فى المخوف سوامنا كأنه لم يشعر به من يحاربه

فاختلس ما بعد هاء (كأنه) ومطل ما بعد هاء (بهى) ، واختلاس ذلك ضرورة وصنعة على ما تقدم القول به .

بيد أن ابن جنى اعتبر حذف صلة الهاء وإسكانها لغة ، لأنها سمعت ، ووصل ذلك إلى علمه فقد نقل بيت يعلى الأزدى ، وهو :

فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو .. إلخ .

ثم قال : فهاتان لغتان أعنى إثبات الواو فى (أخيلهو) وتسكين الهاء فى قوله (له) لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان ، وليس إسكان الهاء فى (له) عن حذف حق بالصنعة الكلمة لكن ذلك لغة [١] .

والنحويون لعدم درايتهم - أحياناً - باللهجات أو تناسيهم لها يضعون النصوص الواردة تحت مقاييسهم ويخضعونها لها فإذا اتفقت معها أجازوها وإلا منعوها ، وحذروا من استعمالها .

فحذف صلة الضمير - بعد الحرف المتحرك - قد اعتبروه ضرورة لا تجوز إلا فى الشعر ، وابن جنى لما لم يثبت عنده اختلاس الحركة على أنه لغة ضعفه فى القياس ، على حين أجاز إسكان الهاء لأنه نقل عن الأخفش أنه لغة لبعض العرب .

ومن هذا المنطلق وجدنا بعض اللغويين والنحاة القدامى يحيفون على بعض القراءات الواردة بالاختلاس وبالإسكان للضمير بعد الحرف المتحرك . فوجدناهم يرمونها بالغلط ، لأنهم جعلوا ذلك من باب الضرورات الشعرية التى لا تجوز فى النثر ، ومن باب أولى - عندهم - لا تصح فى القرآن .

وبهذا أنكروا قراءات متواترة أو سبعية ، منها بعض القراءات السابقة .

فهذا هو الزجاج قد غلط أبا عمرو فيما روى عنه من كسر هاء الضمير فى (فألقه) مع اختلاس الحركة ، أو مع إسكانها ، وكذلك فى كل ما أشبهه من قراءات فى مواضع أخرى .

---

(١) ابن جنى : الخصائص ١ : ٣٧٠ ، ٣٧١ .

وفى قراءة ﴿ يَرْضَهُ لَكُمْ (٧) ﴾ « الزمر » باختلاس حركة الهاء - قال أبو حاتم : هو غلط [١] .

وهذا التغليط مبنى على تحكيم المنهج النحوى فيما يستعمله العرب من طرق صوتية خاصة .

ولعل سيبويه والمبرد عدا ذلك من باب الضرورة التى لا تجوز إلا فى الشعر لأنه لم يصلهما أنها لهجات كما وصلهما ذلك عن حذف الصلة إذا كان ما قبل الهاء ساكنا .

ومن هنا وجدنا ابن جنى يصرح بأنه لا يعلم ذلك ، فلم يصله أن اختلاس الحركة مع حذف الصلة لغة لأى قبيل من العرب .

وأنا أعجب منه لأنه نقل شعراً لابن الشجرى - وهو أعرابى من عقيل - وقد ورد عنهم أنهم يختلسون حركة الضمير فكيف لم يتنبه ابن جنى لذلك ؟

فبعض العلماء نقل لنا أن اختلاس الحركة وإسكان هاء الضمير لهجة بنى عقيل وكلاب فى مثل هذه الحالة التى قرر السابقون أنها ضرورة . قال الكسائى : سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون : ﴿ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ (٦) ﴾ « العاديات » بالجزم و (لربه لكنود) بغير تمام ، وله وله مال ، وغير عقيل وكلاب لا يوجد فى كلامهم اختلاس ولا سكون فى (له) وشبهه إلا فى الضرورة [٢] .

وقد أجاز ذلك الفراء وحكى أنه لغة لبعض العرب [٣] ، وذهب ابن جنى ينقل عن أبى الحسن الأخفش أن إسكان الهاء لغة لأزد السراة .

---

(١) أبو حيان : البحر ٧ / ٤١٧

(٢) المصدر السابق : ٢ / ٤٩٩ ، ٥٠٠ .

(٣) الفراء : معانى القرآن ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

ونقل أبو حيان ذلك أكثر من مرة [١] ومن هنا نعى على الزجاج تغليطه لما نقل عن أبى عمرو من اختلاس حركة الهاء وإسكانها لأن القراءة سبعية ، وهى تجرى وفق إحدى لهجات العرب ، قال : (وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الكسر غلط ليس بشيء ، إذ هى قراءة السبعة ، وهى متواترة وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبى عمرو بن العلاء فإنه عربى صريح ، وسامع لغة وإمام فى النحو ، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا) [٢] .

ونرى أن التهجم على القراءات ، وعدم الاعتداد بثقة النقل والرواية منهج غير سديد ، لأنه إذا ثبتت صحة الرواية والنقل فينبغى أن تخضع القوانين والقواعد لها لا العكس ، فإذا ثبت أن ذلك من لهجات العرب كان النقد غير بناء .

وليست القضية قضية قياس منطقى ، لأن اللغة ليست منطقاً بل هى ظاهرة اجتماعية .

وعلم اللغة الحديث يفسر ظاهرة إثبات صلة الضمير وحذفها وتنوع اللهجات فى ذلك .

فالمعروف أن العرب الحضريين يميلون إلى التأنى فى النطق وإعطاء كل صوت حقه ، فإذا كان الضمير - الهاء - موصولاً بزائدة من واو ، أو ياء أثبتوها ، على حين أن قبائل البادية تميل إلى سرعة النطق بالأصوات ، وهذا يؤدى إلى الحيف على بعض أصوات اللين بحذفها تارة ، وتقصيرها تارة أخرى .

وبنو عقيل وكلاب من القبائل البدوية التى تميل إلى اختصار أصوات اللين ولا تأبه بالتأنى فى النطق .

---

(١) انظر الموضع السابق وانظر أيضاً : ٦ / ٢٨٧ .

(٢) أبو حيان : البحر ٢ / ٤٩٩ ، ٥٠٠ .

ومعروف أن أصوات اللين عرضة لتغيرات كثيرة فى اللهجات العربية المختلفة ، ولما كثر فيها هذا النوع من التغيرات لجأ علماء اللغة إلى وضع القوانين الضابطة لطريقة نطقها ، وإعطائها حقها من المد وغيره ، ولاسيما عند مجاورتها لأصوات يخشى عليها أن تذوب فيها ، أو تفقد بعض خصائصها الصوتية ، ونحن نلاحظ - فى اللهجات الدارجة - تغيراً واسع النطاق فى أصوات اللين جره عليها عدم الاهتمام بها وتركها خاضعة للتطور .

٣ - حركة هاء ضمير الغائب المذكر :

وهذه قراءة ابن عامر ﴿ أَرْجِهْ (١١٢) ﴾ « الأعراف » بالهمز وكسر الهاء من غير إشباع تتعرض لتهجم النحاة عليها .

« قال أهل النحو : هذا غلط لأن الكسرة لا تجوز فى الهاء إذا سكن ما قبلها نحو (منهم) بكسر الهاء ، وإنما يجوز كسر الهاء ، إذا كان ما قبلها ياء أو كسرة فتكسر الهاء من أجلهما [١] .

ونحن نعلم أن هاء ضمير الغائب تحرك بالضم إذا لم تسبق بياء ساكنة أو كسرة مثل (له - يعلمه - منه) ونحو ذلك ، فإذا سبقت بياء ساكنة أو كسرة فللعرب فيها طريقتان ، فبعضهم يبقيها على أصل الضم ، وهم الحجازيون فيقولون عليه وبه ، وقرئ بها فى قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ (١٠) ﴾ « الفتح » ، ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ (٨١) ﴾ « القصص » فقبال ﴿ فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا (١٠) ﴾ « طه » .

وبقية العرب يكسرون الهاء لمناسبة الياء والكسر فيقولون : عليه - به .

---

(١) أبو زرعة : حجة القراءات ٢٨٩ .

وبناء على هذا فإن اللهجات تتعدد فيما سبق بياء ساكنة أو كسرة .

وربما كانت هناك لهجات فيما هو ساكن من غير الياء مثل (منه) ويؤيده تلك القراءة التى معنا (أرجئه) لكن النحويين يجعلونها من باب الغلط .

وبعضهم يفسرها بأن كسرة هاء الضمير ليست محولة عن ضمتها وإنما هى كسرة التخلص من التقاء الساكنين ، فقد سكنها القارئ وفقاً لبعض اللهجات التى تحذف صلة الضمير والهمزة الساكنة قبله فاضطر إلى تحريك الهاء بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين [١] .

ولكن لماذا يذهبون إلى أن القارئ سكن أولاً ثم تخلص بالكسر ؟ وما الداعى له إلى ذلك ؟ ألم يكن من الممكن أن يبقى الضمة طالما أنه يريد التحريك ؟

ولماذا لا تعد هذه القراءة دليلاً لورود كسر هاء الضمير عن العرب إذا سبقت بساكن غير الياء ؟ إن هذا أولى من مثل هذه التخاريج التى لم تكن فى ذهن القارئ حال قراءته ، ولا يمكن أن تطرأ فى ذهن عربى ينطق بفطرته .

ويظهر أن بعض النحاة كان يعتبر القراءة اجتهاداً ورأياً ، فهذا الفراء يعرض لقراءة حمزة فى قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُم مِّن وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا (٧٢) ﴾ « الأنفال » - بكسر الواو فى ولايتهم - ثم يقول : « يريد من ميراثهم ، وكسر الواو أعجب إلى من فتحها لأنه إنما يفتح أكثر ذلك إذا كانت فى معنى (نصرة)

---

(١) المصدر السابق : ٢٨٩ - ٢٩٣ .

قال : فكان الكسائى يفتحها . ويذهب بها إلى النصرة ، ولا أراه علم التفسير »[١] .

فالفراء بفضل الكسر ، ويتهم الكسائى بعدم المعرفة بعلم التفسير مما أوقعه فى هذا الاختيار ، وكأن الأمر جائز له أن يختار هذا أو ذاك دون رواية مأثورة ، وليس الأمر كذلك .

٤ - تخفيف مضارع « رأى » وأمره :

ولقد قرئ الفعل (أرنا) - بسكون الراء - فى هذه الآيات : ﴿ وأَرِنَا مَنَاسِكَنَا (١٢٨) ﴾ « البقرة » - ﴿ أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً (١٥٣) ﴾ «النساء» - ﴿ أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا (٢٩) ﴾ « فصلت » .

وكذلك الفعل (أرنى) فى قوله تعالى : ﴿ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ (٢٦٠) ﴾ «البقرة» و ﴿ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ (١٤٣) ﴾ «الأعراف» .

قرأها بسكون الراء ابن كثير ويعقوب ، وفى بعضها قرأ أبو بكر وابن ذكوان وورد الخلاف فى ذلك عن أبى عمرو .. وقرأ الباقون بكسر الراء فى جميعها[٢] . ومثلها الفعل (تر)[٣] .

قال الزمخشرى عن هذه القراءة إنها استرذلت ، لأن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة ، وهى دليل عليها فإسقاطها إجحاف[٤] .

وتعليل الزمخشرى لرأيه سبق به ابن جنى فى حديثه عن قراءة أبى عبد الرحمن ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ (١) ﴾

---

(١) المصدر السابق : ٣١٤ .

(٢) ابن الجزرى : النشر ٢ / ٢٢٢ ، والبنا الدمياطى : الإتحاف ١٤٨ .

(٣) انظر البقرة : الآيتين ٢٤٣ ، ٢٥٨ والنساء الآيتين ٤٣ ، ٤٩ وإبراهيم الآية ١٩ والفيل الآية ١ .

(٤) الزمخشرى : الكشاف ١ / ١٨٨ .

« الفيل » قال أبو الفتح : هذا السكون إنما بابه الشعر لا القرآن لما فيه من استهلاك الحرف والحركة قبله [١] .

وذكر أبو على الفارسى أن بعض الناس أنكر القراءة بإسكان الراء فى (أرنا) ونحوها ، من أجل أن الكسرة تدل على ما حذف فيقبح حذفها ، ثم رد هذا الإنكار والتمس لصحة القراءة وجها مناسباً أيضاً فقال : « ما قاله هذا القائل - يعنى منكر القراءة - ليس بشئ ألا تراهم أدغموا فى ﴿لَكِنَّا۠ هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴿٣٨﴾﴾ « الكهف » . فالأصل (لكن أنا) ثم نقلوا الحركة وحذفوا ثم أدغموا ، فذهاب الحركة فى (أرنا) ليس بدون ذهابها فى الإدغام » [٢] .

والواقع أن التعليل المنهجى لهذه القراءة يقوم على ربطها باللهجات العربية ، لا على هذه الوجوه القياسية التى فرضها اللغويون والنحاة ، وجعلوها أساس أحكامهم ، حتى أنكر بعضهم هذه القراءة ، وهى متواترة منقولة عن القراء الموثوق بهم .

فهذا الطعن غير لائق ، ولا سيما إذا عرفنا أن بعض العرب كبنى تميم يميلون إلى التخفيف بحذف بعض الحركات المتوالية كما فى فخذ وكتف ورسل .

وأكثر لغات العرب - كما يقول ابن جنى - تخفف المضارع والأمر من الفعل (رأى) بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الراء قبلها على عادة التخفيف فى نحو ذلك [٣] .

وزادت بعض القبائل هذا التخفيف بإسكان الراء على حد فخذ وكتف ، وقد نقل أبو حيان أن هذا من لغة بنى تميم [٤] وله شواهد عربية تدل عليه كقول الشاعر :

---

(١) ابن جنى : المحتسب ٢ / ٣٧٣ .

(٢) أبو حيان : البحر ١ / ٣٩٠ ، ٣٩١ .

(٣) ابن جنى : المحتسب ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٤) أبو حيان : البحر ٨ / ٥١٢ .

أرنا إداوة عـــبـــد الله نملؤها من ماء زمزم إن القوم قد ظمئوا

وأنشد أبو زيد فى نوادره :

قالت سليمى اشتر لنا دقيقا واشتر فعجل خادما لبيقا [1]

وعلم الأصوات الحديث يفسر هذا الظاهر الصوتية التى تميل إليها قبائل البادية . فالمعروف أن البدو يميلون إلى عدم النطق بالحركات المتوالية - وبخاصة إذا كانت مختلفة من فتحة وكسرة ونحوهما - فيخففون ذلك بإسكان الوسط منها ، ولا بأس أن تنسب تلك الظاهرة لبنى تميم . ولا داعى إلى قياسها على الإدغام كما فعل أبو على . ولا على إجراء الوصل مجرى الوقف ونحو ذلك مما يحاول النحاة ربط هذه الظاهرة به . فكل ذلك بعيد عن التفسير الحقيقى لطريقة النطق العربى .

٥ - السكون والحركة فى الصوامت الحلقية :

ولنتأمل بعض صور التسكين والحركة فى الصوامت الحلقية وكيف يحاول اللغويون تفسيرها بمنطقهم الخاص البعيد عن المنهج السوى .

ففى قوله تعالى : ﴿ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ (١٤٣) ﴾ « الأنعام » قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (من المعز) بفتح العين . وقرأها الباقون ساكنة العين .

ونلاحظ هنا أن الفتح جاء مع حرف العين فى (المعز) ولم يجئ مع الهمزة فى (الضأن) وهذا جعل بعض علمائنا القدامى يعتبرون أن تسكين العين هو الأصل وأن الفتح فرع عنه ، يقول أبو زرعة : الأصل تسكين العين لأنه جمع (ماعز) مثل : تاجر وتجر ، وصاحب

---

(١) ابن جنى : المحتسب ٢ / ٣٧٣ وأبو حيان : البحر ٢ / ٢٤٩ .

وصحب . وحجتهم إجماع الجميع على تسكين الهمزة فى (الضأن) وهو جمع (ضائن) كماعز .

ويعللون لعدم القراءة بفتح همزة (الضأن) بقولهم : « إن الهمزة أثقل من العين ، لأنها تخرج من أقصى الحلق ، وتحريكها أثقل من تحريك العين ، ولذلك فرق بينهما » [١] .

وهذا كلام غير واقعى ، فاعتبار التسكين أصلاً ، والفتح فرعاً غير سديد ، لأن الأصالة والفرعية لا تتأتى إلا عند طائفة واحدة من العرب فى عصرين متتاليين ، والثابت تاريخياً ولهجياً أن الفتح لبنى عقيل وأضرابهم .

يقول ابن جنى : (لقد رأيت كثيراً من عقيل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الحلق ، وهو قول بعضهم نحوه يريد نحوه . وهذا ما لا يتوقف فى أنه أمر راجع إلى حرف الحلق ، لأن الكلمة بنيت عليه ألبتة [٢] .

وأبو حيان ينسب تلك الظاهرة إلى بعض بنى بكر بن وائل [٣] وتثبت كتب البلدان أن بنى عقيل كانوا يسكنون البحرين [٤] وأن بنى بكر بن وائل كانوا يسكنون اليمامة إلى البحرين [٥] ومن هذا تفهم (سر التشابه فى اللهجة بين القبيلتين) [٦] .

فليس الفتح فرعاً عن التسكين كما يقولون .

والتعليل لعدم تحريك الهمزة بأنها أثقل من العين غير مسلم .

---

(١) أبو زرعة : حجة القراءات ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٢) ابن جنى : المحتسب ١٦٧.١ .

(٣) أبو حيان : البحر ٣ / ٢٤٧ .

(٤) القلقشندى : نهاية الأرب ص ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(٥) الهمدانى : صفة جزيرة العرب ص ١٦٩ والقلقشندى : نهاية الأب ١٧٨ .

(٦) د/ عبده الراجحى : اللهجات العربية ص ١١٣ .

فإن أبا زرعة ينقل أن التحريك جائز فيها لأن كليهما (العين والهمزة) من حروف الحلق ، والعرب تفتح إذا كان فى الكلمة حرف حلقى ساكن مثل : النهر والنهر والزهر والزهر والطعن والطعن .

ومع هذا فإن إطلاقه الفتح عند العرب دون تحديد لبعضهم يقتضى أن الأمر جائز ، فيسكن حرف الحلق أو يفتح عند العرب جميعاً ، مع أن الواقع غير ذلك ، فكل منهما لقبيل من العرب كما عرفت .

وهذا يؤكد عدم دقة المنهج المعيارى فى تحليل القراءة والنظر إليها .

ويثبت علم الأصوات الحديث . ما أثبته علم الأصوات القديم - من حب حرف الحلق للفتحة ، قال ابن جنى - فى التعليل لقراءة ﴿ بالبُخل ﴾ « الحديد » بفتح الباء والخاء - : (لا أبعد أن تكون الخاء لكونها حرفاً حلقياً يفتح ما قبلها كما تفتح هى نفسها فيما كان ساكناً من حروف الحلق نحو قولهم فى الصخر الصخَر)[١] .

ويقول المحدثون : « إن حرف الحلق بعد صدوره من مخرجه يحتاج إلى اتساع مجراه فى الفم ، ولذلك ناسبه من أصوات اللين ، أكثرها اتساعاً وهو الفتح »[٢] .

٦ - تحقيق الهمز وتسهيله :

ويعلل اللغويون والنحاة بعض الظواهر الخاصة بتحقيق الهمز وتسهيله تعليلاً معيارياً لا يتسق والمنهج اللهجى المطلوب لتفسير القراءات وبيان اتجاهاتها .

---

(١) ابن جنى : المحتسب ١ / ١٦٧ .

(٢) د. أنيس : فى اللهجات العربية ط ٢ ص ١٥٨ .

ففى سورة قريش ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ① إِيلَافِهِمْ ② ﴾ « قريش » قرأ يحيى عن أبى بكر : (إِئْلافهم) - بهمزتين الثانية منهما ساكنة - وروى عن الأعمش : (إِإِيلافهم) بهمزتين مكسورتين بعدهما ياء .

ولقد حكم النحويون المقاييس المعيارية فى هاتين القراءتين فقالوا : إن تحقيق الهمزتين فى (إئلافهم) لا وجه له .

وذلك لأن القاعدة تقول : إذا اجتمعت همزتان فى أول الكلمة والأولى منهما متحركة ، والثانية ساكنة ، قلبت الثانية مدة من جنس حركة ما قبلها ، مثل : آمن - آلف - إيمان - إيلاف - أومن .

وأكثر منه بعداً - فى نظرهم - ما روى عن الأعمش (من تحقيق الهمزتين وزيادة ياء بعدهما) لأنه حقق الهمزتين وأحق ياء لا مذهب لها ولا وجه .

وقد جرت بعض المحاولات لتفسير تحقيق الهمزتين فى هاتين القراءتين بأنه على سبيل التشبيه بهمزة الاستفهام وهمزة الضمير الملتقيتين فى (أأنت ؟) ووجه الشبه أن الثانية منهما أصلية . والأولى داخلة عليها ، وليست بأصل ، فالمصدر (إئلافهم) أصله من الفعل (ألف) دخلت همزة فى أول المصدر لم تكن موجودة من قبل [١] .

واعتراض النحويين وعلماء الصرف قائم على أساس القواعد التى وضعوها ، ولو رجعوا إلى طبائع العرب فى الهمز لوجدوا أن بعضهم يهمز ، ويبالغ فى الهمز - أحياناً - إلى هذا الحد وغيره ، وهذا عند أصحاب الطباع البدوية ، وزيادة الياء - كما يحكى ابن الجزرى « على لهجة المشبعين من العرب الذين يقولون : الدراهيم

---

(١) أبو زرعة : حجة القراءات ص ٧٧٣ ، ٧٧٤ .

والصياريف - فى الدراهم والصيارف - وليست ضرورة بل هى لهجة مستعملة »[١] .

فإذا أتت بعض القراءات بذلك فلا بأس من الاعتداد به ، وقبوله ، أما أن تحكم القواعد فى القراءات فينسب إليها الضعف لخروجها على قواعدهم فهذا لا ينبغى أن يكون ، بل يجب أن توضع القواعد وفقاً للقراءات الثابتة الرواية .

واللغويون - فى بعض الأحيان - يرمون العرب بالغفلة وعدم الحكمة كما نلحظ ذلك عند توجيههم قراءة ﴿ وكشفت عن ساقيها ﴾ « النحل » - بهمز (سأقيها) فيدعون أن العرب تهمز ما لا يهمز تشبيها بما يهمز ، فالكلمات (كأس - يأس - ساق) وزنها واحد ، ولذا يشتبه بعضها ببعض ، فيهمزونها جميعاً ، مع أن الواجب التفريق بين ما يستحق الهمز وما لا يستحقه - والعرب تقول : حلأت السويق - والأصل حليت - تشبيها بـ (حلأت الإنسان عن المال والإبل)[٢] .

والواقع أن الأمر ليس كما تصوروا ، وأن العربى لم يكن غافلاً إلى حد أن تختلط عليه الكلمات بعضها ببعض فلا يميز بين ما يصح همزه وما لا يصح .

وقد يفسر عالم اللغة الهمز بعيداً عن الاتجاه الصحيح كقراءة أبى جعفر وخالد بن إلياس وأبى عمرو - فى رواية - ﴿ وربأت ﴾ « الحج »[٣] - بالهمزة -[٤] .

---

(١) ابن الجزرى : النشر ٢ / ٢٩٩ عند تخريجه لقراءة (أفئيدة) .

(٢) بمعنى طرد ، أبو زرعة حجة القراءات ص ٤٧٠ .

(٣) الآية ٣٩ من فصلت .

(٤) أبو حيان : البحر ٦ / ٣٥٣ .

قال ابن جنى : « المسموع فى هذا المعنى (ربت) لأنه من (ربا - يربو) إذا ذهب فى جهاته زائد ، وهذه حال الأرض إذا ربت .

وأما الهمزة فمن (ربأت القوم) إذا أشرفت مكاناً عالياً لتنظر لهم ، وتحفظهم ، وهذا إنما فيه الشخوص والانتصاب وليس فيه دلالة على الوفور والانبساط ، إلا أنه يجوز أن يكون ذهب به إلى علو الأرض لما فيه من إفراط الربو ، فإذا وصف علوها دل على أن الزيادة قد شاعت فى جميع جهاتها ، فلذلك همز ، وأخذه من ربأت القوم أى كنت طليعة لهم »[١] .

والتفسير العلمى الصحيح لذلك مبنى على أساس لهجى . فبعض الأعراب كانوا يهمزون ما لا يهمز مثل (شأبة ودأبة) و (جأن) فى شابة ودابة وجان ، ويقولون : (حلأت) فى (حليت) مبالغة فى الهمز[٢] ؛ بما يناسب بيئتهم التى يعيشون فيها ، ولم يكن هذا غفلة منهم أو التباساً لبعض الكلمات ببعض .

ونقل ابن الجزرى أن ذلك على لغة (لهجة) من همز الألف على حد قول أبى حية النميرى :

أحب المؤقدين إلى مؤسى

وقال أبو حيان ، بل همزها لغة فيها ، قال ابن الجزرى : وهذا هو الصحيح والله أعلم[٣] .

ونلاحظ - أيضاً - أن اللغويين القدامى يجعلون الهمز جائزاً فى صور من الكلمات وردت عن العرب مهموزة تارة ، وغير مهموزة تارة أخرى ، فعند قراءة أبى عمرو وحمزة والكسائى فى قوله تعالى :

---

(١) ابن جنى : المحتسب ٢ / ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) انظر : أبو حيان : البحر من كلام للزمخشرى عن هذه اللغة ١ / ١٨٥ .

(٣) ابن الجزرى : النشر ٢ / ٣٣٨ .

﴿ وَأَنَّىٰ لَهُمُ التَّنَاوُشُ (٥٢) ﴾ « سبأ » بهمز (التناؤش) ينقل أبو زرعة (أنهم يجوزون أن يكون من (التناوش) فهمزوا الواو لأن الواو مضمومة ، وكل واو مضمومة ضمتها لازمة إن شئت أبدلت منها همزة ، وإن شئت لم تبدل مثل : ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ (١١) ﴾ « المرسلات » .

وابن جنى - كغيره من قدامى اللغويين - يعد ذلك لوناً من ألوان التصرف ، فالكلمات واوية الفاء أو يائيتها تعتريها - فى نظره - تصرفات متنوعة ، إذ تأتى مفتوحة ومكسورة ومضمومة . وقد يؤدى الكسر والضم إلى قلبها همزة مثل إسادة ، وأجوه ويعصر وأعصر ويسر وأسر [١] .

ويقولون فى مثل : (جون) : جؤن ، وكذلك كل همزة مفتوحة قبلها ضمة ، فإنك إذا خففتها قلبتها واوا مثل لا يواخذكم الله ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ (٢٢٥) ﴾ « البقرة » والمولفة ﴿ وَالْمُؤَلَّفَةِ (٦٠) ﴾ « التوبة » .

وما سماه هؤلاء تصرفاً وتبدلاً يعد لوناً من ألوان اللهجات المتعددة ، فتحقيق الهمز لتميم ومن على شاكلتهم ، والتسهيل بالواو أو الياء للحجازيين ، وقد اتضح ذلك فى القراءات [٢] .

فعلى هذا ليس الأمران جائزين ، لأن كل فريق من العرب كان له اتجاه خاص ، لا يمكن أن يذهب إلى غيره ، أو يذهب إليه غيره ، اللهم إلا إذا كان هذا الجواز للمستعربين الذين ليسوا من أهل اللغة بالفطرة والسليقة أو كان ذلك على سبيل العدوى اللغوية بالتأثر والتأثير بين القبائل المختلفة نتيجة الاحتكاك والاتصال بينها .

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٣ / ١٨٣ .

(٢) انظر كتابنا (أبنية العربية فى ضوء علم التشكيل الصوتى ص ٥٢ ، ٥٣ .

٧ - الإدغام والفك :

وهذا أبو عثمان المازنى يصف قراءة نافع وأبى عمرو : ﴿ عاد لولى (٥٠) ﴾ « النجم » موصولة مدغمة بأنها سيئة .

قال أبو عثمان : أساء عندى أبو عمرو فى قراءته ، لأنه أدغم النون فى لام المعرفة واللام إنما تحركت بحركة الهمزة وليست بحركة لازمة ، والدليل على ذلك أنك تقول (الأحمر) فإذا طرحت حركة الهمزة على اللام تقول فى (الأحمر) : (الحمر) ولم تحذف ألف الوصل لأنها ليست بحركة لازمة .

ثم يناقض المازنى نفسه فيروى عن أبى الحسن ما يفيد صحة هذا الإدغام لروايته عن العرب . فبعضهم يقول : (هذالحمر قد جاء) وهذا يعنى أن الحركة أصبحت بعد النقل لازمة ، ودليل ذلك أنك حذفت ألف الوصل ولو لم تكن لازمة لما حذفت ، وهذا حجة لقراءة أبى عمرو .

وحصر الجواز فى قضية لزوم الحركة وعدم لزومها حصر يقوم على المعيارية فى نطاقها المحدود ، و على أساسه يخطئ أبو عثمان القراءة . ويصف صاحبها بالإساءة ، ولكن كيف يمكن أن يقبل حكمان متناقضان فى آن واحد ؟

فمرة يزعم المازنى أن قراءة أبى عمرو خطأ إذا اعتبرت الحركة المنقولة غير لازمة .

ومرة أخرى يزعم أن قراءة أبى عمرو صحيحة إذا اعتبرت الحركة المنقولة لازمة .

فكيف يصح ذلك ؟ وكيف يؤخذ بمثل هذه الأحكام التى لا تنطلق من النصوص ولا ترجع إلى لهجات العرب وطرائقهم فى الاستعمال ؟

لقد نقل الزجاج أن للعرب طرائق عدة فى استعمال كلمة الأولى فأجودها وأعلاها : سكون اللام وإثبات الهمزة ، والثانية التى تليها فى الجودة : ضم اللام وطرح الهمزة ، فمن العرب من يقول : (لولى) فيطرح همزة الوصل لتحرك اللام ، وعليها وردت القراءة [١] .

والإدغام والفك - كما نعلم - يرجعان إلى طائفتين كبيرتين من العرب ، فالحجازيون يفضلون الفك ، والتميميون يميلون إلى الإدغام .

وكما يبرهن علم الأصوات الحديث نرى أن الفك يقتضى مجهوداً عضلياً أكبر فى تحقيق الأصوات ، وفصل بعضها عن بعض ، على حين تؤدى السرعة فى النطق إلى إدخال الأصوات وخلط بعضها ببعض ، وهذا يستدعى مجهوداً عضلياً أقل من سابقة ، فيكون الإدغام أسرع للنطق عند سكان البادية .

ألا ترى بعد هذا التطواف فى المجال الصوتى أن التفسير اللهجى هو الذى يبعدنا عن تجريح القراءات المتواترة أو صحيحة السند ؟ وفى الوقت نفسه يريح عقولنا من الجرى وراء أمور نظرية بعيدة عن التفسير العلمى الصحيح ؟

(ب) مجال الإعراب ونسق الجمل :

ونعرض نماذج أخرى لتحكم النحاة فى مجال الإعراب ، ونسق الجمل ، ونبين كيف أعملوا العقل والمنطق فى توجيه القراءات ومحاولة إخضاعها للقياس اللغوى الذى استقر فى فكر النحاة ، ونبين - كذلك - الرأى الصائب فى التوجيه والتحليل وهو الاتجاه اللهجى .

---

(١) أبو زرعة : حجة القراءات ص ٦٨٧ .

فقد لاحظنا أن طائفة كبيرة من النحويين يتجهون إلى فرض القيود المعيارية على القراءات ، ومن ذلك ما لاحظناه فى كتب النحو من توجيهات لها فى مجال الإعراب وتركيب العبارة .

١ - إلزام المثنى الألف :

ومن أمثلة ذلك الآية الكريمة : ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ (٦٣) ﴾ « طه » فتذكر كتب النحو القراءات الواردة فيها ثم تعلل لها بمنطق عقلى مجرد .

يقول ابن هشام : اجتمع النصب بالياء والرفع بالألف فى قوله تعالى : ﴿ إن هذان لساحران ﴾ .

وفى هذا الموضوع قراءات إحداها هذه وهى تشديد النون من (إن) و (هذين) بالياء وهى قراءة أبى عمرو ، وهى جارية على سنن العربية . [لأن تثنية المنصوب والمجرور بالياء لغة فصحاء العرب . وأبو عمرو مستغن عن إقامة دليل على صحتها] .

والثانية : (إن) - بالتخفيف - و (هذان) بالألف فـ (إن) مخففة مهملة [وجعلها بعضهم بمعنى (ما) النافية واللام بمعنى (إلا) والتقارير : ما هذان إلا ساحران] [١] .

والثالثة : (إن) - بالتشديد - و (هذان) بالألف وهى مشكلة .

وقد أجيب عنها بأوجه أحدها : أن لغة (لهجة) بلحرث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين استعمال المثنى بالألف دائماً ، قال :

تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابى التراب عقيم [٢]

---

(١) ولكن جعلها مخففة أولى لوجود اللام ، والقراءة بالألف مكتوبة هكذا فى الإمام (مصحف عثمان) .

(٢) حكى ذلك أبو عبيدة عن أبى الخطاب ، وهو رأس رؤساء الرواة . أبو زرعة : حجة القراءات ص ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

وقال آخر :

إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا قـــد بلغـــا فى المجـــد غـــايتـــاها

الثانى : أن (إن) بمعنى (نعم) [قال المبرد : إنه أحسن ما قيل فى تخريج القراءة على حد قول الشاعر :

ويقلن شـــيب قـــد عـــلا ك وقـــد كـــبـــرت فـــقلت إنه

ومثلها فى ذلك ما حكى أن رجلاً سأل ابن الزبير شيئاً فلم يعطه فقال : لعن الله ناقة حملتنى إليك ، فقال : إن وراكبها . أى نعم ولعن الله راكبها .

و (إن) التى بمعنى (نعم) لا تعمل شيئاً كما أن (نعم) كذلك فهذان مبتدأ ، مرفوع بالألف و (ساحران) خبر لمبتدأ محذوف أى لهما ساحران ، والجملة خبر (هذان) ولا يكون (لساحران) خبر (هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ [وقيل : اللام للتوكيد دخلت فى خبر المبتدأ كما تقول ، زيد لأخوك . قال الشاعر :

خـــالى لأنت ومن جـــرير خـــاله ينـل العـــلاء ويكـرم الأخـــوالا

وقال قطرب : يجوز أن يكون المعنى . (أجل) فيكون المعنى - والله أعلم - فتنازعوا أمرهم بينهم وأسروا النجوى ، قالوا : (أجل) تصديقاً من بعضهم لبعض ثم قالوا ، هذان لساحران] .

الثالث : أن الأصل : (إنه هذان لهما ساحران) [كما تقول ، إنه زيد منطلق ثم تقول : إن زيد منطلق] فالهاء ضمير الشأن ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة فى موضع رفع على أنها خبر (إن) ثم حذف المبتدأ وهو كثير ، وحذف ضمير الشأن كما حذف من قوله ﷺ : (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون) ومن قول بعض العرب : (إن بك زيد مأخوذ) .

الرابع : أنه لما ثنى (هذان) اجتمع ألفان ، ألف (هذا) وألف التثنية ، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين ، فمن قدر المحذوفة ألف (هذا) والباقية ألف التثنية قلبها فى الجر والنصب ياء . ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها [وقال الفراء : إنهم زادوا فى (هذان) النون للتثنية ، وتركوها على حالها فى الرفع والنصب والجر كما فعلوا فى (الذى) فقالوا (الذين) فى الرفع والنصب والجر] .

الخامس : أنه لماكان الإعراب لا يظهر فى الواحد وهو (هذا) جعل كذلك فى التثنية ، فيكون المثنى كالمفرد ، لأنه فرع عنه [١] .

ولعنا ندرك أن النحويين لما وجدوا هذه القراءة تخالف - من حيث الظاهر - القواعد التى وضعوها حاولوا أن يسلكوها تحتها بتأويلات كثيرة فيها ضرب من التحكم .

ونلمح هذا التحكم واضحاً فى جعل اسم (إن) ضمير شأن محذوفاً أو أن المحذوف ألف التثنية ، أو إجراء المثنى مجرى المفرد لأنه فرع عليه ، فكل تلك الأوجه اعتبارات لا تؤيدها ظواهر اللغة التى بنيت على أساس اجتماعى ، واقعى ، بعيد عن الفلسفة والخيال .

واعتبار (إن) بمعنى (نعم) لا يؤيده سياق الآية فضلاً عما ترتب عليه من فساد فى الإعراب ، إذا اعتبر (لساحران) خبراً لمبتدأ محذوف ، والأصل (لهما ساحران) وقد ألجأهم إلى ذلك وجود لام الابتداء وهى لا تدخل فى خبر المبتدأ ، وهذا دليل فساد هذا الوجه ، وخياليته التى لا تلائم السياق المعنوى أو التركيبى .

---

(١) ابن هشام : شذور الذهب بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . ط السعادة ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ ص ٤٦ - ٤٩ وما بين الأقواس بنظر فيه : أبو زرعة : حجة القراءات : ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

ولو أنهم اكتفوا فى التخريج بالوجه الأول - وهو أنها لهجة لبعض العرب الذين يلزمون المثنى الألف - لأراحوا عقولنا من هذه المتاهات الفرضية المجردة .

ولقد جنى المنهج النحوى على بعض القراءات حين تأتى القراءة مخالفة لما جرى عليه النحاة من قواعد ، فإن أفلحوا فى ربطها بالتأويل والفلسفة فبها ونعمت ، وإلا فإنهم يرمونها بالضعف أو الرداءة أو اللحن .

فقد رمى بعضهم القراءة المذكورة ﴿إن هذان لساحران﴾ - بتشديد (إن) - باللحن [١] ، قال العلامة تقى الدين أبو العباس أحمد بن تيمية - رحمه الله - « قد زعم قوم أن قراءة من قرأ (إن هذان) لحن . وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه .

والمحققون من العلماء على أنه لا يتوجه إليها الطعن لأنها قراءة سبعية ثابتة فى النقل . والقراءة سنة متبعة [٢] ثم إنه قد ثبتت صحة وجهها فى العربية بما ذهبنا إليه من توجيه لهجى مدعم بالشواهد والنصوص .

٢ - عطف الظاهر على المضمر المخفوض من غير إعادة الخافض :

ومما نحن بصدده فى اعتراض النحاة على ما يخالف قواعدهم من قراءات ما ورد من قراءة (الأرحام) - بالخفض - فى قوله : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ (١)﴾ « النساء » قرأها حمزة - أحد السبعة - وغيره كقتادة والأعمش وابن عباس والحسن .

---

(١) سيبويه : الكتاب بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون : ٢ / ١٠٧ ، ٣١٧ ، ٤ / ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٣٣٨ ، وابن هشام : شرح شذور الذهب ص ٥٠ .

(٢) ابن هشام : شرح شذور الذهب ص ٥٠ ، ٥١ .

وقد وصف البصريون هذه القراءة بأنها لحن لا تحل القراءة به [١] ، هكذا قال رؤساؤهم - كما ينقل القرطبى [٢] - وقد نقل الحريرى عن المبرد قوله : « لو أنى صليت خلف إمام فقرأبها لقطعت صلاتى » [٣] أو كما ينقل القرطبى : (لو صليت خلف إمام يقرأ (والأرحام) لأخذت نعلى ، ومضيت) [٤] .

وإنما اعتبر البصريون هذه القراءة لحناً لمخالفتها للقاعدة المشهورة وهى أنه : لا يجوز العطف على المضمر المخفوض إلا بإعادة الخافض [٥] وهو الكثير الشائع كقوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ (١١) ﴾ « فصلت » وقوله سبحانه : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ (٨٠) ﴾ « غافر » .

ولا يجوز مخالفة ذلك إلا فى الشعر كما قال الشاعر :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب [٦]

وبناء على خروج القراءة على القاعدة التى وضعوها كان الحكم عليها عنيفاً كما رأيت وهو رميها بأنها لحن .

ونقل الزجاج إجماع النحويين على قبح النسق باسم ظاهر على اسم مضمر إلا بإظهار الخافض ، وقال المازنى : الثانى فى العطف شريك للأول ، فإن كان الأول يصلح أن يكون شريكاً للثانى وإلا لم

---

(١) الأشمونى : ٢ / ١٥٥ .

(٢) القرطبى : ط الشعب ص ١٥٧٢ .

(٣) الحريرى : درة الغواص ٨٣ .

(٤) القرطبى ص ١٥٧٣ .

(٥) يقول أبو على الفارسى : إن عطف الظاهر على المضمر المخفوض بالباء ضعيف فى القياس لأن الضمير قد صار عوضاً مما كان به متصلاً بالاسم من التنوين فقبح أن يعطف عليه كما لا يعطف الظاهر على التنوين . أبو زرعة : حجة القراءات . التعليق ص ١٨٨ .

(٦) سيبويه : الكتاب ٢ / ٣٨١ ، ٣٨٢ وأبو زرعة : حجة القراءات ص ١٨٨ .

يصلح أن يكون الثانى شريكاً له . فكما لا تقول : مررت بزيد وك فكذلك لا تقول : مررت بك وزيد [١] .

بل أكثر من ذلك اعتبر الزجاج هذه القراءة خطأ عظيماً فى أصول الدين . فقد رتب على فساد الإعراب الذى لا تسنده القاعدة فساد المعنى . فالمعنى على العطف - كما يرى الزجاج - يؤدى إلى جواز القسم بالله وبالرحم مع أن القسم لا يجوز إلا بالله كما فى الحديث (لا تحلفوا بآبائكم) .

ولكن هذا التحيف على القراءة غير مسلم ، إذ إن بعض الشواهد العربية جاءت مماثلة لها . وبعضها شعرى ذكره سيبويه وغيره ، وبعضها أيضاً من النثر . ومنه آيات من القرآن الكريم لا يفهم معناها إلا على هذا العطف كقوله تعالى : ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (٢١٧) ﴾ « البقرة » فالمسجد الحرام - بالجر - معطوف على الضمير المجرور بالباء فى (به) دون إعادة الجار .

ومن هنا رأينا فريقاً من النحاة - وهم الكوفيون ويونس . والأخفش - يقرر جواز العطف على الضمير المجرور وإن لم يتكرر الجار مع المعطوف . ويتخذ من تلك الشواهد أدلة على صحته وجرى على هذا الرأى ابن مالك حين قال :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلا

وليس عندى لازماً إذ قد أتى فى النظم والنثر الصحيح مثبتا [٢]

وعطف (الأرحام) على الضمير لا يفسد المعنى - كما توهم

---

(١) انظر المصدر السابق لأبى زرعة .

(٢) الأشمونى ٣ / ١١٤ ، ١١٥ .

والمنكر الذى لا يجوز من النسق هو أن يعطف الظاهر على المضمر الذى لم يجر له ذكر .

الزجاج - فليس المراد الخلف فى هذا المقام بل المراد معان أخرى ذكرها القرطبى [١] .

وبعض المعتدلين من النحاة واللغويين يرون تخريج القراءة تخريجاً يتفق والمذهبين البصرى والكوفى ، فالأرحام مجرورة بحرف جر محذوف لدلالة المتقدم عليه ، وقد ذكر ابن جنى ذلك ، قال : « وعلى نحو من هذا تتوجه - عندنا - قراءة حمزة - وهى قوله سبحانه : ﴿ واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام ﴾ ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس [٢] بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبى العباس : إننى لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأنى قلت : وبالأرحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها ، كما حذفت لتقدم ذكرها فى نحو قولك : (بمن تمرر أمرر) و (على من تنزل أنزل) ولم تقل : أمرر به ولا أنزل عليه ، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما ، وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته له فى الحكم فى قوله :

وإنى من قوم بهم يتقى العدا ورأب الثأى والجانب المتخوف

أراد : وبهم رأب الثأى فحذف الباء فى هذا الموضع لتقدمها فى قوله : بهم يتقى العدا وإن كانت حالاهما مختلفين ، ونظائر هذا كثيرة - كان حذف الباء من قوله : (والأرحام) لمشابهتها الباء فى (به) موضعاً وحكما أجدر » [٣] .

---

(١) القرطبى ص ١٥٧٣ ، ١٥٧٤ .

(٢) يقصد المبرد .

(٣) ابن جنى : الخصائص ١ / ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

والقول الفصل الذى يوافق معتقدنا فى الرد على من رمى هذه القراءة باللحن هو ما أشار إليه الإمام القشيرى حين قال : « هذا الكلام مردود عن أئمة الدين ، لأن القراءات التى قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبى ﷺ تواتراً يعرفه أهل الصنعة ، وإذا ثبت شئ عن النبى ﷺ فمن رد ذلك فقد رد على النبى ﷺ ، واستقبح ما قرأ به وهذا مقام محظور . ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو ، فإن العربية تتلقى من النبى ﷺ . ولا يشك أحد فى فصاحته »[١] وكل ما يمكن أن يقال - حينذاك - أن بعض الظواهر اللهجية أكثر من بعض ، فهذه الظاهرة شائعة وتلك قليلة الشيوع فى النصوص التى نقلها لنا رواة اللغة .

٣ - تسكين حركة الإعراب :

ومن ذلك - أيضاً - إسكان راء (بارئكم) فى قوله تعالى : ﴿ فتوبوا إلىٰ بارئكم (٥٤) ﴾ « البقرة » وقوله : ﴿ ذلكم خير لكم عند بارئكم (٥٤) ﴾ « البقرة » وتسكين راء الأفعال المعربة المرفوعة فى قوله تعالى : ﴿ إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة (٦٧) ﴾ « البقرة » و ﴿ وإن يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده ﴾ « آل عمران » ، ﴿ وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون (١٠٩) ﴾ « الأنعام » ، ﴿ يأمرهم بالمعروف (١٥٧) ﴾ « الأعراف » . ﴿ أم تأمرهم أحلامهم بهذا (٣٢) ﴾ « الطور .

فقد روى - فى كل ذلك - تسكين الراء عن أبى عمرو [٢] .

---

(١) القرطبى : ص ١٥٧٤ .

(٢) انظر : ابن الجزرى : النشر ٢ / ٢١٥ ، ٢٦١ ، ٢٤٣ ، ٢٦١ والبنا الدمياطى والإتحاف ٢١٥ ، ٢٣١ وأبو زرعة : حجة القراءات ص ٩٦ ، ٢١٤ بتصرف .

ولم يعترف سيبويه بصحة الرواية بالإسكان ، وقال : إن أبا عمرو قرأ بالاختلاس ولكن الراوى لم يضبط عن أبى عمرو لأنه اختلس الحركة فظن أنه سكن .

وقد جعل سيبويه التسكين خاصاً بالشعر ، كقول امرىء القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

وطعن المبرد فى الإسكان ومنعه ، وزعم أن قراءة أبى عمرو بذلك لحن .

والواقع أن الطعن على الراوى بأنه لم يضبط غير مقبول « فإن من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ، ولا توقيف فقد ظن بهم ما هم منه مبرءون ، وعنه منزهون » .

وهذا يبطل قول من زعم أن الراوى عن أبى عمرو أساء السمع . إذ كان أبو عمرو يختلس الحركة فى (بارئكم) ونحوها فتوهمه الإسكان الصحيح فحكاه عنه ، وكيف يقبل أنه يسيئ السمع فى موضع ولا يسيئه فى موضع آخر مثله ؟

وقد قرأ آخرون بإسكان لام الفعل فى هذه الأسماء والأفعال المذكورة وغيرها نحو ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ (١٢٩) ﴾ « البقرة » ﴿ نَحْشُرُهُمْ (٢٢) ﴾ « الأنعام » وأحدهم محمد بن عبد الرحمن بن محيصن أحد أئمة القراءة بمكة ، وقرأ مسلم بن محارب (وبعولتهن أحق) بإسكان التاء ، وقرأ غيره (ورسلنا) بإسكان اللام [1] ولا يسوغ وصف هذه القراءات باللحن أيضاً .

---

(١) ابن الجزرى : النشر ٢ / ٢١٣ ، ٢١٤ بتصرف .

« فالإسكان عربى جيد وقد نقله سيبويه فى بيت امرئ القيس ونحوه ، والعرب تفعل ذلك لكراهة توالى الحركات فى الكلمة الواحدة [١] وفى الكلمتين ، تخفيفاً ، وقد أكثر الأستاذ أبو على الفارسى فى الاستشهاد من كلام العرب على الإسكان ثم قال : فإذا ساغ ما ذكر فى هذه القراءة من التأويل لم يسغ أن يقال : لحن [٢] .

وهذه قراءات سبعية فكيف يجوز الطعن فيها ؟

ويقول ابن الجزرى : « إن الطعن مردود على قائله ، ووجهها فى العربية ظاهر غير منكر ، وهو التخفيف ، وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو (إبل وعضد وعنق) على أنهم نقلوا أن لغة تميم تسكن المرفوع من (يعلمهم) ونحوه ، وعزاه الفراء إلى تميم وأسد » [٣] .

وإجماع الأئمة على جواز تسكين حركة الإعراب فى الإدغام دليل على جوازه هنا وأنشدوا أيضاً :

رحت وفى رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر

وقال جرير :

سيروا بنى العم فالأهواز موعدكم أو نهر تيرى فما تعرفكم العرب

وهذا يكون عند من يميل إلى التخفيف من العرب ، فيسكن لكثرة الحركات ، وهم أرباب البادية كتميم وأسد ، أما بقية العرب من أهل المدن فيفضلون توفية كل حرف حقه من الإعراب ونطق الحركات كالحجازيين ، وجاءت عليها قراءة الباقين ، (بارئكم - ويأمركم) بالإتباع .

---

(١) أبو زرعة : حجة القراءات ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٢) ابن الجزرى : النشر ٢ / ٣٥٢ .

(٣) المصدر السابق ٢ / ٢١٣ ، ٢١٤ .

٤ - الفصل بين المتضايفين :

ولنقف أمام قراءة أخرى هى قراءة ابن عامر وأهل الشام قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ (١٣٧) ﴾ « الأنعام » ببناء (زين) للمجهول و (قتل) بالرفع و (أولادهم) بالنصب و (شركائهم) بالخفض فيما حكى أبو عبيد [١] .

وللنحويين فى هذه القراءة مواقف متعارضة من حيث الإنكار والتأييد .

فالمنكرون هم البصريون ومن شايعهم ممن لا يجيز الفصل بين المتضايفين ، إلا فى ضرورة الشعر ، وفى حالات خاصة ، فقد اعتبروا تلك القراءة من قبيل اللحن [٢] .

وقال أبو على الفارسى : هذا قبيح الاستعمال ولو عدل عنها (يقصد قارئها ابن عامر) كان أولى :

وقال الفراء عن ذلك ونحوه إنه ليس بشئ [٣] .

وقال الزمخشرى : « وأما قراءة ابن عامر فشئ لو كان فى مكان الضرورات - وهو الشعر - لكان سمجا مردوداً كما سمج ورد .

زج القلوص أبى مزادة

---

(١) القرطبى ص ٢٥٢٨ . والأشمونى ٢ / ٢٧٦ ، والبنا الدمياطى : الإتحاف ٢١٧ . ٢١٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الفراء : معانى القرآن ١ / ٣٥٨ ، ٢ / ٨١ ، ٨٢ .

فكيف به فى الكلام المنثور ؟ فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟ والذى حمل ابن عامر على ذلك أنه رأى فى بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر (الأولاد والشركاء) لأن الأولاد شركاؤهم فى أموالهم لوجد فى ذلك مندوحة »[١] .

وقال أحمد بن حمدان النحوى : « قراءة ابن عامر لا تجوز فى العربية وهى زلة عالم . وإذا زل العالم لم يجز اتباعه ، ورد قوله إلى الإجماع وكذلك يجب أن يرد من زل منهم أو سها إلى الإجماع فهو أولى من الإصرار على غير الصواب » .

وكأنهم بذلك يتصورون أن القراءة المذكورة ليست منقولة عن طريق التواتر عن النبى ﷺ بل هى اجتهاد ورأى شخصى لابن عامر ، ولذلك كانوا يريدون أن يتخلى عنها ، ووصفها الفراء والزمخشرى وصفاً سيئاً واعتبرها ابن حمدان زلة عالم .

وقد وصف مكى هذه القراءة بالضعف فقال : وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه ، لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق فى الشعر مع الظروف لاتساعهم فيها ، وهو فى المفعول به فى الشعر بعيد ، فإجازته فى القراءة أبعد[٢] .

ولكن هذا التصور المبنى على الطعن فى هذه القراءة غير سديد لعدة أسباب .

أولها : أن الفصل بين المتضايفين قد جاء فى السعة فى مواطن عديدة منها أن يكون المضاف مصدراً ، والمضاف إليه فاعله والأصل مفعوله كالقراءة التى بين أيدينا ، ولها شواهد من الشعر كثيرة مثل .

---

(١) الزمخشرى : الكشاف ٢ / ٧٠ ، ٥٦٦ وابن الجزرى : النشر ٢ / ٢٦٣ وأبو حيان : البحر ٤ / ٢٣٠ .

(٢) القرطبى ص ٢٥٢٨ .

فسقناهم سوق البغاثَ الأجادل

فزججتها بمزجة زج القلوصَ أبى مزادة

فداسهم دوس الحصيدَ الدائس

وغير ذلك كثير : فهذه الظاهرة اللغوية جائزة عربية [١] .

ثانيها : أن القراءات ليست اجتهاداً ورأياً بل هى منقولة مأثورة، وقد قال ابن الجزرى : نعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأى والتشهى ، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد فى الكتابة من غير نقل ؟

ويقول أبو حيان فى الرد على الزمخشرى : « وأعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها فى لسان العرب فى غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغربا ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم [٢] .

وقال الإمام القشيرى - بصدد الدفاع عن هذه القراءة التى معنا - «وقال قوم : هذا قبيح ، وهذا محال لأنه إذا ثبت بالتواتر عن النبى ﷺ فهو الفصيح لا القبيح ، وقد ورد فى كلام العرب وفى مصحف عثمان (شركائهم) - بالياء - وهذا يدل على قراءة ابن عامر » [٣] .

وقد أنحى صاحب الإتحاف باللائمة على من خطأ هذه القراءة ، وقال : « هى متواترة صحيحة ، وقارئها ابن عامر أعلى القراء السبعة سنداً ، وأقدمهم هجرة ، من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان ، وأبى الدرداء ، ومعاوية ، وفضالة بن عبيد ، وهو

---

(١) سيبويه : ط بولاق ١ / ٩٠ - ٩٢ والرضى : شرح الكافية ١ / ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٢) أبو حيان : البحر ٤ / ٢٣٠ .

(٣) القرطبى ٢٥٢٩ .

مع ذلك عربى صريح من صميم العرب ، وكلامه حجة ، وقوله دليل لأنه كان قبل أن يوجد اللحن . فكيف وقد قرأ بما تلقى . وتلقن وسمع ، ورأى ، إذ هى كذلك فى المصحف الشامى ، وقد قال بعض الحفاظ : إنه كان فى حلقته بدمشق أربعمائة عريف يقومون عليه بالقراءة ، قال : ولم يبلغنا عن أحد من السلف أنه أنكر شيئاً على ابن عامر من قراءته ، ولا طعن فيها » .

ثم فند مزاعم النحاة فى منع الفصل بين المتضايفين قائلا : « إنه لا يعول على هذا الكلام ، وإن صدر عن أئمة أكابر لأنه طعن فى المتواتر » وبين أن غيرهم قد أجاز ذلك ، وأيده بالمأثور من لسان العرب نثراً ونظماً .

ونعى على هؤلاء أنهم قد يعتمدون الشاهد الواحد عن الشخص الواحد ولو كان أمة أو راعياً لا يوثق به ، فكيف بهذه القراءة المنقولة المأثورة ؟ يقول :

« ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب ولو أمة أو راعياً أنه استعمله فى النثر لرجع إليه ، فكيف وفيمن أثبت تابعى عن الصحابة عمن لا ينطق عن الهوى ﷺ فقد بطل قولهم وثبتت قراءته سالمة من المعارض ولله الحمد »[١] .

وقد امتدح ابن الجزرى ابن عامر كثيراً ونقل رأى ابن مالك فى إجازة القراءة ، وإجازته الفصل بين المتضايفين مستدلاً بهذه القراءة قائلاً فى الكافية الشافية :

وحجتى قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد وناصر[٢]

---

(١) البنا الدمياطى : إتحاف فضلاء البشر ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٢) ابن الجزرى : النشر ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٥ .

أما صاحب الشاطبية فقد ذكر أبياتاً هى :

ومفعوله بين المضافين فاصل ولم يلف غير الظرف فى الشعر فاصلا

كلله در اليوم من لامها فلا تلم من مليمى النحو إلا مجهلا[١]

وهو فى ذلك يدعو القارئ إلى أن يلتزم التريث فلا يلوم المضعف لهذه القراءة ، وإنما يلوم من يجهل ابن عامر لأن هذا الإمام لم يقرأ بالتشهى . بل بالنقل الصحيح وهو - مع ذلك - عربى صميم ، من صميم العرب ، وضبطه صحيح وكلامه حجة .

وقد أردت بذلك العرض للنماذج السابقة من القراءات ، وتخريجاتها اللغوية والنحوية وتعليقنا عليها أن أوضح أن تحكيم القوانين اللغوية دفع المحتجين للقراءات إلى التماس الوجوه العقلية الصرفة التى لا ترتبط بنظائرها إلا ارتباطاً ظاهرياً ، ولذا لا ترتاح النفس إلى مثل هذه الألوان من الاحتجاج .

ولو أنهم أرجعوا هذه القراءات إلى أصلها فى اللهجات العربية وربطها ، بالبيئة التى تنتمى إليها بدوية أو حضرية لكان ذلك أنسب للمقام وأدعى إلى الاطمئنان النفسى ، وأقرب إلى البرهنة اللغوية الموضوعية .

فاللجوء إلى قانون القياس فى التعليل للقراءات غير سديد ، إذ إن الظواهر اللغوية ليست مطردة ، وفى كل مجال نجد عناصر تخالف العناصر الكثيرة الشائعة ، وهذا لا يضر اللغة ، ولا ينال منها ، ولا يقتضى تأويلها بما يدخلها تحت الشائع الكثير لأن لها طبيعتها المميزة التى تجعلها ذات طابع استقلالى خاص .

وبهذا يندفع التهجم على القراءات القرآنية ، وتثبت صحتها

---

(١) الضباع : شرح الشاطبية ص ١٩٩ ، ٢٠٠ .

فإذا ثبت نقلها عن النبى ﷺ وصحابته والتابعين فإن ذلك - وحده - يكفى فى إثباتها ، وصحة الأخذ بها ونحن نرى أنها ترجع إلى اللهجات العربية ، إذ إن القارئين لها عرب يحتج بكلامهم ، فلا يجوز ردها .

وقد وجدنا أن ابن جنى هذا العالم اللغوى الكبير يذكرنا بأن كل اللهجات الواردة عن العرب حجة ، وذلك فى باب عقده بهذا العنوان فى كتابه (الخصائص) ويقول فيه - عقب ذكره اختلاف الحجازيين والتميميين فى ظاهرة لغوية - (ليس لك أن ترد إحدى اللغتين [١] بصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها ، لكن غاية مالك فى ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها . وأشد أنساً بها ، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا ، أو لا ترى إلى قول النبى ﷺ : « نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف » هذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين ، أو كالمتراسلتين ، فأما أن تقل إحداهما جدا ، وتكثر الأخرى جدا ، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية ، وأقواهما قياساً ، إلا أن إنساناً لو استعمل القليل لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه) [٢] .

وبناء على ذلك وجدنا ابن جنى يحتج للقراءات - فى كتابه المحتسب - معتمداً على الأثر والسماع لا على قواعد النحو ومبدأ القياس [٣] .

---

(١) يطلق علماؤنا القدامى (اللغة) ويقصدون بها (اللهجة) .

(٢) ابن جنى : الخصائص ٢ / ١٠ - ١٢ بتصرف .

(٣) ابن جنى : المحتسب ١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٢٩٢ وغيرها .

ونخلص - بعد هذا التطواف - بعدة نتائج تمثل الرأى الذى ننتمى إليه وهى :

١ - متى ثبتت صحة الرواية للقراءة فهى مقبولة لا يجوز الطعن فيها .

٢ - إن محاولة إخضاع القراءات لأصول النحو التى رسمها علماؤنا لا تعطى التفسير الصحيح للقراءات ، وقد تبين أن التحكم فى القراءات بهذا المنهج القياسى لم يكن عاماً عند النحاة جميعاً .

٣ - الأولى تفسير هذه القراءات على أساس لهجى ، من حيث المكان والزمان ، والاجتماع والثقافة ، والحضارة ، فهى مظهر من مظاهر اللهجات التى كانت منتشرة فى الجزيرة ، وذاب بعضها فى اللغة العامة ، وبعضها ظل محتفظا بطابعه ، واضحاً فيما بقى من اللهجات التى تمثلها لنا هذه القراءات وما بقى من أشعار العرب وأحاديثهم التى وصلتنا فى كتب اللغة والنحو .

٤ - إن علم الأصوات الحديث يستطيع وضع التفسير الملائم لهذه اللهجات التى تمثلها القراءات ، وقد كشف عن كثير من الجوانب التى توضح آثار البيئة وعوامل الزمن فيها .